

# شَرْح مَتْنِ الْإِسْيَاقُوجِي فِي الْمَنْطِقِ

تأليف  
العلامة المحقق  
حُسامُ الدِّينِ حَسَنَ الكَاثِبِ  
المتوفى ٧٦٠ هـ

عَنْ يَدِهِ  
قَاسِمُ بْنُ نَعِيمِ الْحَنْفِي



شَرْح  
مِنْ إِيْسَاءِ عَوْجِيَا  
فِي الْمَنْطِقِ

تَأليف  
العلامة المحقق  
حُسَامُ الدِّينِ حَسَنَ الكَاكِي  
المتوفى ٧٦٠ هـ

شبكة كتب الشيعة

عَلَوِيَّيْهِ  
قَاسِمُ بْنُ نَعِيمٍ الْحَنْفِي



دار الكتب العلمية

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah

DKI

أسستها المرحومون بركات سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohamed Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

shiaabooks.net

رابط بديل < mktba.net



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ﴿ مقدمة بين يدي الكتاب ﴾

الحمدُ لله وكفى، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ المُصطفى،  
وعلى آلِهِ وصحبه أهلِ الصدقِ والوفا.

وبعد: فإنَّ النشأةَ الأولى لعلم المنطق كانت في أحضان مدارس  
فلاسفة وحكماء اليونان كارستطاليس وأرسطو، ولم يكن إلا ممزوجاً  
بمسائل فلسفية كافرة، وبقي في تلك المدارس قروناً عديدةً مكتوباً باللغة  
اليونانية ولم تكن العربُ في جاهليتها تعرف منطق الفلاسفة، وإنما كانت  
فطرتهُم السليمةُ وسليقتهم ومحاوراتهم تشتملُ على بعض قواعدهم  
المنطقية التي لا تصطدمُ مع شرع من الشرائع ودين من الأديان.

وعندما نُقِلَ المنطقُ اليوناني في عصر الدولة العباسية إلى اللغة العربية  
رأى العلماءُ أن هذا العلمَ خطيرٌ على عقائد المسلمين، وذلك بسبب  
خلط الفلاسفة الكافرة به، فأفتى جمعٌ من الفقهاء بحرمة تعلُّمهِ كالإمام  
الثوري وابن الصلاح وأضرابهما، وقال من كان لا يرى بأساً بالاشتغال  
به: إذا كان له ملكةٌ تمنعُه من التأثر بآرائهم: (يحسُنُ تعلُّمُهُ) وهم الشيخُ  
الرئيس ابنُ سينا، والمُعَلِّمُ الثاني أبو نصر الفارابي، والقاضي الفيلسوف  
ابنُ رشد، وقال غيرُهم غيرَ ذلك، فعلم من هذا أنَّ كلام المتقدمين إنما

كان في المنطق اليوناني فحسب، أمّا المنطق الذي بأيدي أهل العلم اليوم فإنه علمٌ إسلاميٌّ لم يتكلم فيه العلماء، بل كان أكثرهم مشتغلاً به تعليمًا. ولَمَّا صَعُبَ تمييزُهُ عن المسائل الفلسفية قام الإمام الفقيه حجة الإسلام أبو حامد الغزالي رحمه الله تعالى بتجريدِ عنها، وترتيبِ أبوابه، وتهذيبِ أبحاثه، فأصبح تصنيفاً وعلماً مُوافقاً للشرع واللغة والعقل السليم، ومشى على خطا الإمام الغزالي في التهذيب والتحرير والترتيب الإمام المُفسِّرُ فخرُ الدين الرازي رحمه الله تعالى لكنه ضمَّ إلى جهد الإمام الغزالي جهداً آخر ألا وهو زيادةُ قواعده، وتغييرُ أبوابه، فكساه ثوباً جميلاً آخر.

ثم جاء بعده مَنْ نشط لتوسيع أبحاثه، والإسهاب في بيان قواعده، ثم جاء مَنْ صَنَّفَ فيه المطولات والمختصرات حتى تكاملت حلقات جهود أئمة المسلمين في خدمة هذا العلم الذي يُحتاج إليه في كل العلوم الإسلامية لاسيّما الأصول والكلام.

ومن دَرَسَ العلوم الإسلامية ودرَسها عِلِمَ شدة الاحتياج إليه، إذ هو قواعدٌ عقليةٌ تحفظُ ذهنَ صاحبها - إذا رُوِعِيَتْ - عن الخطأ، فترى المُناظِرَ عند مناقشته لأرباب البدع يُحتاجُ إليه، وترى الأصوليَّ عند بيان القواعد الأصولية يضطرُّ إلى تقديمه، إذ تلك القواعد عقليةٌ أيضاً - وإن كانت فقهيةً - لذا ترى الإمام الغزالي يُكثِرُ في كتابه معيار العلوم من الأمثلة الفقهية لغرض توضيح القواعد المنطقية، بل ترى المُحدِّثَ في التعاريف لا يستغني عن اصطلاحاته فيقول عند شرح مفردات التعريف:

هذا جنس ، وهذا فصل ، وعلى هذا درج الأئمة في مُصنَّفاتهم، ولا يُمكن للطالب أن يفهم كُتُب أهل العلم جيداً إلا بأن تكون له معرفة به، وانظر فيما كتبه في حكم تعلُّم المنطق في رسالة مستقلة.

والعلماء المتأخرون لم تُقْصِرْ همُّهم على كتب المتقدمين كالإمام الغزالي وأضرابه، بل سلكوا مسلكاً جديداً في التصنيف إضافة لما استفادوه من الكتب المتقدمة، فإنهم ناقشوا من قبلهم في مسائل كثيرة، وفضلوا ما أجمل، وأوضحوا ما أبهم. وقيدوا ما أطلق، واستثاروا الأبحاث النادرة، ودفعوا الشكوك والأوهام بالبراهين، واستدركوا ما لا بد منه، فصارت مصنَّفاتهم محط أنظار العلماء الجهابذة لكونها محررة غاية التحرير، ومهذبة أيما تهذيب، ومنقَّحة جدَّ التنقيح، وبعد هذا الجهد الكبير وضعوا متوناً كثيرة، منها ما استوعبت قواعد الفن، ومنها ما ذكر فيها بعضها، كمتن الإيساغوجي للإمام العلامة الشيخ أثير الدين مفضل ابن عمر الأبهري المتوفى في حدود سنة 700 هـ وهذا المتن المتين قد لقي في صفوف أهل العلم قبولاً ورواجاً ببركة نية مؤلفه وإخلاصه، فكثُرَت كتابَةُ الشروح والحواشي عليه حتى لا يُمكن عدُّها لكن نذكر بعض الشروح تبياناً وتبصرة.

فمن أوائل الشروح عليه شرحُ العلامة المحقق حسام الدين حسن الكاتبي المتوفى سنة 760 هـ توخى شارحُه الإيضاح الموجز، وسهولة التعبير مع رصانة الأسلوب، وكُتِبَ عليه حواشي رائعة، تكفّلت بإتمام بعض أبحاثه، ودفع بعض إيراداته، وتقييد شوارده، وإبراز فرائده، ومن

أنفعها حاشية المولى المحقق خاتمة المحققين الفقيه الأصولي المتكلم عبد الحكيم السالكوتي الهندي المتوفى سنة 1067هـ، وحاشية العلامة المحقق محيي الدين، وحاشية المولوي المطبوعة بهامش الشرح الشهيرة بالقول المعقول، وقد وفّقني الله تعالى لكتابة حاشية جامعة مائة قبل سنين على الكاتي أرجو الله أن ينفع بها.

ومن الشروح عليه شرح الإمام العلامة الفقيه الأصولي المفسر الشيخ شمس الدين محمد بن حمزة الفناري المتوفى سنة 834هـ، وكاد هذا الشرح يكون لغزاً لإيجازه ومثانة أسلوبه، ومازال متداولاً في مدارس العلماء قديماً وحديثاً ولا يمكن تجاوزه في أثناء طلب العلم، ومنها شرح العلامة الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الشهير بالأبدي، ومنها شرح الشريف نور الدين علي بن إبراهيم الشيرازي المتوفى سنة 862هـ تلميذ العلامة الشيخ الجرجاني، ومنها شرح الإمام الفقيه المحدث المقرئ شيخ الإسلام زكريا الأنصاري المتوفى 910هـ، ومنها شرح العلامة المحقق محمود المغميسي الذي سمي شرحه بمغني الطلاب، والحق يقال: إن شرحه هذا من أدق الشروح وأنفعها، وأكثرها فائدة، والمدرسون المحققون عندما يرونه يندهشون من براعة شارحه العلامة، كم أجاد في تحقيق مسائل مُشكلة بلا تكلف، واستثار أبحاثاً نادرة في غاية الدقة، ودفع شكوكاً كانت تتراءى لبعض الشارحين بلا مؤونة، وأنا الفقير قد درسته مراراً فأضمنُ لمن فهمه جيداً أن يكون مُستعداً للولوج في دراسة كتب المنطق الصعبة الطويلة بشرط وجود مُدرّس خبير بطرق التعليم

محقق مُتقن صالح، ووجود طالب مُستعدّ راغب في التحقيق، ومنها شرح أكمل المدققين العلامة الشيخ إسماعيل الكلنبوي المتوفى سنة 1205 هـ وهذا الشرح صعبٌ على طلاب اليوم لِمَا فيه من مباحث مُعضلة، وعبارات دقيقة، ومسائل لطيفة، وقد اعتاض تعليمه على كثيرين حتى اضطرَّ بعض المدرسين إلى ترك إقرائه للطلاب، وهناك شروخٌ وحواش كثيرة، طُوِيت صفحة ذكرها خوف الإطالة في هذه المقدمة ونضع اليوم بين أيدي أهل العلم شرح العلامة حسام الدين حسن الكاتي لمتن أثير الدين الأبهري المشهور بإيساغوجي مُصحَّحاً ومطبوعاً بأحسن صورة، وقد كان قديماً مطبوعاً في مطابع حجرية هندية، ولم يُطبع بعدها على ما نعلم، فنشكُر الله تعالى على توفيقه لطبع الشرح الشريف الموسوم بقال أقول، ونشكُر من قام بطبعه وتصحيحه من طُلاب العلم الأمجاد حفظنا وحفظهم مولانا من أهوال يوم التناد، وتقبَّل منا هذا العمل إنه مجيب الدعاء هذا وأستغفر الله العظيم وأتوب إليه، وصلى الله على سيدنا محمد كلَّما ذكرك وذكره الذاكرون وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

**كتبه بقلمه خادم العلم وأهله**

**قاسم بن نعيم الحنفي**

**الإمام والمدرّس في مسجد ومدرسة السليمانية**

**بيغداد المحمية**





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الواجب وجوده، الممتنع نظيره، الممكن سواه وغيره،  
الصادر باختياره شره وخيره، والصلاة والسلام على رسوله محمد الذي  
انتشر به نهيه وأمره.

أما بعد: فإن كتاب الشيخ الإمام قدوة الحكماء الراسخين أثير  
الدين الأبهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور<sup>(1)</sup> بإيساغوجي،  
لما كان على بعض الإخوان متعسراً، وعلى بعضهم متيسراً، أردت  
أن أكتب بالتماسهم أوراقاً لتزيل تعسره، وتعمم تيسره، والله  
خير الميسرين والموفقين قال: (إيساغوجي: اللفظ<sup>(2)</sup> الدال على تمام ما

---

(1) قوله (المشهور) منصوب على أنه صفة لقوله "كتاب الشيخ".

(2) قوله (اللفظ) المنطقة ينظرون إلى المعاني أولاً وبالذات وإلى الألفاظ ثانياً  
وبالعرض خلافاً للنحاة فإنهم ينظرون إلى الألفاظ أولاً وبالذات وإلى المعاني  
ثانياً وبالعرض ولا يرد أن مبحث الألفاظ ليس من شغل المنطقة لأننا نقول: إن  
الكليات الخمس لما كانت متوقفة على معرفة الذات والغرض وهما قسمان من  
الكلي الذي هو قسم من المفرد الذي هو أحد قسمي اللفظ وجب التعرض  
لذكره.

وُضِعَ له بالمُطابَقة، وعلى جُزْئِهِ بالتَضَمُّنُ إن كان له جزءٌ، وعلى ما يُلَازِمُه في الذَّهْن بالالتزام كالإنسان، فإنه يدلُّ على الحيوان الناطق بالمطابقة، وعلى أحدهما بالتَضَمُّن، وعلى قابلِ العلم وصنعة الكتابة بالالتزام).

أقول: إنَّ للمنطقيين<sup>(1)</sup> اصطلاحاتٍ يجبُ استحضارُها على المبتدئ إذا أراد أن يشرعَ في شيءٍ من العلوم، ومنها إيساغوجي، وهو لفظٌ يوناني<sup>(2)</sup> يُرادُ به الكليات الخمس، وهي الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض العام، وهذه يتوقَّف<sup>(3)</sup> معرفتها على بيان الدلالات الثلاث، وهي المطابقة، والتضمُّن، والالتزام، وأقسام اللفظ<sup>(4)</sup>.

(1) قوله (إن للمنطقيين) هذا تأكيد للوجوب الاستحساني، وقد أشار إلى وجوب استحضار مصطلحات العلوم ليكون الطالب على بصيرة في طلبه، ولو بين موضوع العلم المشروع فيه وغايته لكان أولى.

(2) قوله (وهو لفظ يوناني) نقل إلى العربية فصار علماً على الكليات الخمس وما قيل إنه مركَّب من إيس وأغوجي فخطأ واضحٌ ناشئٌ من عدم الاطلاع على لغة اليونان فإن لفظ إيساغوجي ليس بمركَّب بل هو مفرد وأصله "إيساغوكي" أبدلت الكاف جيماً كما هو قاعدة التعريب وهو بمعنى المدخل والمبدأ وأطلق على الكليات الخمس لكونها مبادئ المنطق كذا أفاده بعض الفضلاء.

(3) قوله (وهذه يتوقف معرفتها) دفع بهذا ما قد يقال إن المقصود عند المناطق المعاني لا الألفاظ وقد سبق بيانها فتفطن.

(4) قوله (وأقسام اللفظ) عطفٌ على قوله بيان الدلالات.

والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به<sup>(1)</sup> العلم بشيء آخر، الأول: هو الدال، والثاني: هو المدلول.

فمن هذا عرفت أن الدليل<sup>(2)</sup> هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، وكذا عرفت<sup>(3)</sup> أن المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به، والدلالة تنقسم<sup>(4)</sup> إلى أقسام ثلاثة: طبيعية وعقلية ووضعية، فالدلالة<sup>(5)</sup> الطبيعية أن تكون بحسب اقتضاء الطبع<sup>(6)</sup> كدلالة أح على وجع الصدر،

(1) قوله (يلزم من العلم به) قال العلامة عبد الحكيم السيالكوتي: أي في الجملة كما هو المقرر من أن الحكم إذا أطلق عن الجهة يتبادر منه الإطلاق العام أعني بعد العلم بوجه الدلالة أعني الوضع أو اقتضاء الطبع أو العلية والمعلولية، أو بالعلم بالقرينة ليشمل دلالة اللفظ على المعنى المجازي. اهـ

(2) قوله (الدليل) أشار بذلك إلى أن خفاء المشتق بخفاء مبدئه وظهوره بظهوره فإذا كان معنى المبدأ وهو الدلالة كون الشيء بحالة.... إلخ فيكون معنى المشتق المأخوذ منه هو ما يلزم من العلم.. إلخ، وهذا خاص بالتصديقات لأن المراد بالعلم ههنا التصديق بقرينة تعريف الدليل.

(3) قوله (وكذا عرفت) أي كما يستلزم العلم بالدال العلم بالمدلول كذلك يستلزم العلم بشيء آخر وهو المدلول العلم به وهو الدال.

(4) قوله (والدلالة تنقسم) هذا تقسيم عقلي لأنه دائر بين النفي والإثبات وأما تقسيم الدلالة اللفظية إلى أقسامها فاستقرائي كما أفاده السيد السند الجرجاني، وتقسيم الدلالة من قبيل تقسيم الكلّي إلى جزئياته.

(5) قوله (فالدلالة) الفاء فصيحة.

(6) قوله (بحسب اقتضاء الطبع) أصالة، والعقل يلاحظ في هذه الدلالة تبعاً.

فإن طبع الالفاظ يقتضي التلّفُظَ به عند غروض الوجد، والدلالة العقلية أن تكون بحسب اقتضاء العقل<sup>(١)</sup> كدلالة لفظ ديزر المسموع<sup>(٢)</sup> من وراء الجدار على وجود الالفاظ، والمراد<sup>(٣)</sup> من الدلالة ههنا الدلالة اللفظية الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ الدال على المعنى وهي ثلاثة أقسام، لأن اللفظ الدال على المعنى لا يخلو من أن يدل على تمام ما وُضِعَ له<sup>(٤)</sup>، أو يدل على جزء ما وُضِعَ له<sup>(٥)</sup>، أو يدل على ما يلازمه في

(١) قوله (بحسب اقتضاء العقل) فقط بدون مشاركة أي جزء آخر من سائر الدلالات.

(٢) قوله (كدلالة ديزر المسموع) قيده بقوله من وراء الجدار لأنه لو كان مبصراً مشاهداً كان وجوده معلوماً بحس البصر لا بدلالة اللفظ كما أفاده سيد المحققين الشريف الجرجاني، ويؤيد هذا ما في المحاكمات من أن اللفظ إذا دل بأقوى الدالتين لا يدل بأضعفهما كذا أفاده العلامة قره خلیل.

(٣) قوله (والمراد من الدلالة ههنا) أي والمعتبر من الدلالات في فن المنطق هي الدلالة اللفظية الوضعية، ووجه الاعتبار ما قاله المحشي المدقق: إما لأنها الطريق المعتاد في إفادة المعاني واستفادتها بحسب تعليم الله تعالى وإنعامه على الإنسان بنعمة البيان، أو لأن الطبعية والعقلية غير منضبطتين لاختلافهما بحسب اختلاف الطبائع والأفهام بخلاف اللفظية الوضعية فإنها منضبطة وشاملة لكل كذا بتصرف.

(٤) قوله (تمام ما وضع له) هذه الدلالة مستغنية عن ذكر التمام لكن ذكره كان لمجرد التأكيد وتحسين المقابلة.

(٥) قوله (على جزء ما وضع له) ترك الشارح قيداً لا بد منه وهو: إن كان له جزء ليخرج ما لم يكن له جزء كالواجب تعالى والنقطة، وبذلك لا يتحقق التضمن فيه حيثنذ.

الذهن، فإن كان الأول فالدلالة دلالةً بالمطابقة، وإن كان الثاني فالدلالة دلالةً بالتضمن، وإن كان الثالث فالدلالة دلالةً بالالتزام، مثال الدلالة بالمطابقة كالإنسان فإنه يدلُّ على الحيوان الناطق<sup>(1)</sup> بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له الإنسان، وإنما سُمِّيَتْ هذه الدلالةً مطابقةً، لأن اللفظَ موافقَ لتمام ما وضع له، وذلك مأخوذاً من قولهم طابَقَ النعلُ بالنعلِ إذا توافقتا، ومثال الدلالة بالتضمن كالإنسان إذا دلَّ على أحدهما<sup>(2)</sup> أي على الحيوان

(1) قوله (كالإنسان فإنه يدل على الحيوان الناطق) أي كلفظ الإنسان فإنه يدل على مجموع معناه قصداً والتفاتاً وأما كل واحد منهما فملحوظ تبعاً، واعلم أن دلالة المطابقة معتبرة في التعريفات كلاً وجزءاً ودلالة التضمن معتبرة جزءاً ومهجورة كلاً ودلالة الالتزام مهجورة كلاً وجزءاً فلا يقال "التركي" في جواب "ما زيد؟" لأنه دل على ماهيته بالتضمن، لأنه صنف وهو نوعٌ مقيّدٌ بقيدٍ عرضي فمعناه الحيوان الناطق المنسوب إلى الترك وكذا لا يقال "الكاتب" في جواب "ما زيد؟" لأن معنى الكاتب ذاتٌ له الكتابة، وماهية الإنسان من لوازمه فهو دالٌّ عليها بالالتزام، وكل ذلك للاحتياط في الجواب عن السؤال بما هو إذ يحتمل انتقال الذهن من الدال بالتضمن على الماهية إلى جزءٍ آخر من معنى ذلك الدال كالمنسوب إلى الترك الذي هو جزءٌ آخر من معنى "التركي" فيفوت المقصود، وهكذا يحتمل انتقال الذهن من الدال بالالتزام على الماهية إلى لازمٍ آخر فيفوت المقصود أيضاً، فإنه يجوز العقلُ الانتقال من الكاتب إلى الحركة، أو القلم اللازم لمعنى الكاتب.

(2) قوله (إذا دلَّ على أحدهما) أي في ضمن دلالاته على مجموعهما بمعنى أنه إذا دلَّ على الحيوان فقط في ضمن مجموع الحيوان الناطق، وإنما قال إذا دلَّ ولم

أو على الناطق، وإنما سُمِّيت هذه الدلالة تَضْمُنًا لأنه يدلُّ على الجزء الذي في ضمنه، ومثالُ الدلالة بالالتزام كالإنسان إذا دلَّ على قابل العلم وصنعة الكتابة<sup>(١)</sup>، وإنما سُمِّيت هذه الدلالة بالالتزام، لأن اللفظ لا يدلُّ

=

يقبل إذا أُريدَ لأن الإنسان إذا أطلق وأريد منه الحيوان أو الناطق يكون من المجاز لتحقق العلاقة الكلية والجزئية، والمجازات داخلة في دلالة المطابقة.

(١) قوله (إذا دلَّ على قابل العلم...) الملازمة لغة امتناع انفكاك الشيء عن الشيء، واصطلاحاً كون الشيء مقتضياً للآخر فالشيء الأول يسمى ملزوماً والثاني لازماً والنسبة بينهما ملازمة ولزوماً وتلازماً، وهي تنقسم إلى خارجية كالفردية للثلاثة، وذهنية وهي المعتبرة ههنا، لأنه لو اعتبرت الملازمة الخارجية لزمَ عدم تحقق الدلالة الالتزامية بدونها، واللازم باطلٌ لتحقيقها في الأعدام المضافة إلى ملكاتها مع أن بينهما تضاداً في الخارج فضلاً عن التلازم، فإن الجهل مثلاً يدلُّ على العلم التزاماً؛ إذ هو عبارة عن عدم العلم عما من شأنه أن يُعلم مع أن بينهما معاندة في الخارج، فإن قلت: "الجهل إن كان عبارة عن عدم العلم" فالعلم جزء مفهومه فيكون تضمناً لا التزاماً. قلت: الجهل موضوعٌ للعدم المضاف إلى العلم من حيث هو مضاف والعلم خارج عن الموضوع له وإن كانت الإضافة داخلة فيه وكذا الكلام في سائر الأعدام.

قال العلامة الشريف: إذا أخذ المضاف من حيث ذاته فالمضاف إليه والإضافة خارجان، وإذا أخذ من حيث هو مضاف فالإضافة داخلة والمضاف إليه خارج. كذا استفيد من شرح المتن للعلامة الكليني.

على كل أمر خارج عنه<sup>(1)</sup>، بل يدلُّ على الخارج اللازم له في الذهن، وإنما قيّد قوله على ما يلازمه بقوله في الذهن<sup>(2)</sup>، لأن الملازمة الخارجية لو جُعِلت شرطاً لم تتحقّق دلالة الالتزام بدونها لامتناع تحقّق المشروط<sup>(3)</sup> بدون تحقّق الشرط، واللازم باطلٌ فكذا الملزوم، لأنّ العدم<sup>(4)</sup> كالعمى يدلُّ على الملكة كالبصر التزاماً، لأنّ العمى عدمُ البصر

(1) قوله (على كل أمر خارج عنه) لأن المعاني الخارجة عن مفهومه غير متناهية ولا على بعض مبهم من الألفاظ لأن المبهم لا يفهم بل على بعض معين فلا بد له من معين وهو اللزوم الذهني وهذا هو السر في اشتراط الالتزام باللزوم الذهني.

(2) قوله (على ما يلازمه بقوله في الذهن) قال المحشي المدقق نقلاً عن السيد السند "قدس سره": فإن قيل قد تتحقّق الدلالة اللفظية على المعنى الخارج عن المسمى من غير أن يكون بينهما لزوم ذهني كما في أكثر المجازات فلا تنحصر الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاثة. قلنا: إذا لم يكن بين المسمى والأمر الخارج لزوم ذهني فيكون فهم المعنى منه بواسطة القرينة ضرورة فالدال حينئذ هو المجموع دون اللفظ فقط وهذه لا تعتبر وذلك لأن الدلالة المعتبرة في هذا الفن ما كانت كلية وما ليس بكلية لا يسمونها الدلالة.

(3) قوله (لامتناع تحقّق المشروط...) بيانٌ للملازمة.

(4) قوله (لأن العدم...) أي ما فيه شائبة الوجود كالعمى مثلاً فإنه عبارة عن عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً فالحائض مثلاً لا يوصف بالعمى لأنه ليس من شأنه أن يكون بصيراً فالعمى والبصر متقابلان بمعنى أنهما لا يجتمعان في محلٍّ واحد في آن واحد من جهة واحدة. كذا استفيد.



عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا مَعَ أَنَّ بَيْنَهُمَا مَعَانِدَةٌ فِي الْخَارِجِ، لَا يَقَالُ<sup>(1)</sup> هَذِهِ الدَّلَالَةُ تَضْمِينِيَّةٌ، لَأَنَّا نَقُولُ: الْعَمَى عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ مِضَافٍ إِلَى الْبَصَرِ فَيَكُونُ الْبَصَرُ خَارِجًا عَنْهُ فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ دَلَالَةً تَضْمِينِيَّةً.

قال: (ثُمَّ اللَّفْظُ<sup>(2)</sup>) إِمَّا مُفْرَدٌ: وَهُوَ الَّذِي لَا يُرَادُ بِالْجُزْءِ مِنْهُ دَلَالَةٌ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ كَالْإِنْسَانِ، وَإِمَّا مُؤَلَّفٌ وَهُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ كَذَلِكَ كِرَامِي الْحِجَارَةِ).

أقول: لما فرغ<sup>(3)</sup> من بيان الدَّلالاتِ الثلاثِ شرعَ في تقسيم اللفظ فنقول: اللفظ ينقسم إلى قسمين مفرد، ومؤلف لأنه إما أن لا يراد بالجزء

(1) قوله (لا يقال ...) صدره بلا يقال إشارة إلى ضعفه وقد مرَّ جواب مثله عند التعليق على قول الشارح "إذا دلَّ على قابل ...".

(2) قوله (ثم اللفظ) أي اللفظ الموضوع لمعنى، وهذا تقسيم للفظ لا للمفهوم لأن الأفراد والتركيب من صفات الألفاظ لا المفاهيم، والتراخي المستفاد من ثم رُبِّيَّ لَا زَمَانِيَّ.

(3) قوله (لما فرغ ...) قال المحقق المولوي نفعا الله به: ههنا سؤالان مشهوران أحدهما: أن القضية المشتملة على كلمة لَمَّا لزومية على ما صرح به، ومن البين أن الشروع في تقسيم اللفظ غير لازم للفراغ من بيان الدلالات الثلاث، والجواب أن اللزوم قد يكون عادياً ولا شك أن من تصدَّى تأليف كتابٍ ففراغه من مبحثٍ يستلزم شروعه في مبحثٍ آخر عادة إلى أن يتم المباحث، وثانيهما: أن كلمة لَمَّا إذا دخلت على الماضي تكون ظرفاً بمعنى إذا الزمانية فيلزم اتحاد زمان الفراغ والشروع مع أنه لا يسعهما زمان واحد بل يتعاقبان وأجيب بوجوه: الأول: أن المراد بالشروع إرادة الشروع وهي ما يمكن أن يسعها زمان الفراغ. الثاني: أن المراد بزمان الفراغ هو الزمان العرفي الممتد الذي يسع الشروع.

الثالث: أن كلمة لما قد تستعمل للتقليل مجردة عن معنى الظرفية، والتقليل كاللزوم قد يكون عادياً. اهـ.

منه أي من اللفظ الدلالة على جزء معناه كالإنسان، فإنه لفظ لا يُراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه، أو يُراد ذلك كقولك رامي الحجارة فإنه لفظ يدلّ جزؤه على جزء معناه لأن الرامي<sup>(1)</sup> يدلّ على ذات من له الرمي، والحجارة يدلّ على جسم معين<sup>(2)</sup>، فإن كان الأول فهو مفرد، وإن كان الثاني فهو مؤلف<sup>(3)</sup>، وقوله لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه صادق على أربعة أقسام<sup>(4)</sup>: الأول أن لا يكون له جزء أصلاً نحو قِ علماً<sup>(5)</sup>، والثاني أن يكون له جزء ولا معنى له نحو زيد

(1) قوله (لأن الرامي ...) قال المحشي المدقق: لأن المشتق يعتبر فيه العروض الذي قام به مبدأ الاشتقاق إما عاماً أو خاصاً عند الجمهور.

(2) قوله (على جسم معين) بالتحديد النوعي، فلا يرد ما قد يقال إن الحجارة لا تدل على جسم معين بل تدلّ على جسم غير معين من أفراد الحجر.

(3) قوله (وإن كان الثاني فهو مؤلف) له شروط أربع:

الأول: أن يكون للفظ جزء، والثاني: أن يكون جزؤه دالاً على معنى. والثالث: أن يكون ذلك المعنى جزءاً من اللفظ، والرابع: أن يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مقصودة.

(4) قوله (على أربعة أقسام) زاد صاحب مغني الطلاب قسماً خامساً وهو ما كان للفظ جزء لا لمعناه كالنقطة.

(5) قوله (نحو قِ علماً) إن روعي قيد العلمية فلا يعتد لسلب أجزائه، لأن العلمية محفوظة عن التغيير فيكون من أقسام المفرد، وإن روعي كونه أمراً مخاطباً مسلوب الأجزاء وفاعله مستتر وجوباً فهو مركب، فقد ظهر لك فائدة قيد العلمية.

علماء<sup>(١)</sup>، والثالث أن يكون له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه نحو عبدالله  
 علماء لأن معناه شخص مُعَيَّن<sup>(٢)</sup>، والرابع أن يكون له جزء ذو معنى دالٌّ  
 عليه لكن لا يكون دلالته مراداً نحو الحيوان الناطق<sup>(٣)</sup> علماء، لأن معناه  
 حيثُذ الماهية الإنسانية مع الشخص.

قال: (والمفرد إما كلي<sup>(٤)</sup> وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه  
 عن وقوع الشّرْكة فيه كالإنسان، وإما جزئي: وهو الذي يمنع نفس تصور  
 مفهومه عن ذلك كزيد).

(١) قوله (زيد علماء) زاد قيد العَلَمية للفرق بينه وبين زيد مصدراً.

(٢) قوله (لأن معناه شخص معين) أي المراد ذاته المشخصة أي الماهية الإنسانية  
 مع الشخصات والعوارض.

(٣) قوله (الحيوان الناطق) قال العلامة الكليني في شرح المتن: والظن أن الفرق  
 بين عبد الله علماء وبين الحيوان الناطق علماء لشخص الإنسان تحكّم ألا يرى أن  
 علماء النحر ومنهم المحقق الجامي عرفوه بأنه ما يدلّ جزؤه على جزء معناه  
 وتركوا قيد عدم الإرادة.

(٤) قوله (المفرد إما كلي) تقسيم اللفظ إلى الكلية والجزئية وكذا إلى الذاتية  
 والعرضية تقسيم مجازي لأنها أوصاف للمفهوم لا للفظ فإنه لا يتصف بشيء  
 من ذلك لكن المصنف لم ينبه على ذلك اعتماداً على الموقّف أو تسهيلاً  
 للمبتدئ قال السيد الشريف "قدس سره": اعلم أن الكلية والجزئية بالذات إنما  
 هي صفة للمعنى دون اللفظ لكن يتصف بهما اللفظ تبعاً تسمية للدال باسم  
 المدلول كما أن الأفراد والتركيب بالذات صفة للألفاظ دون المعاني لكن  
 يتصف بهما المعاني تسمية للمدلول باسم الدال وبهذا الاعتبار جعل اللفظ  
 المفرد مقبلاً للكليات.

أقول: المفرد ينقسم إلى كلي وجزئي، لأنه إما أن يكون نفس تصوّر مفهومه أي من حيث إنه مُتصوّر<sup>(١)</sup> مانعاً من وقوع الشركة فيه أي من الاشتراك بين كثيرين، أو لا يكون، فإن منع نفس تصور مفهومه عن اشتراكه بين كثيرين، فهو جزئي<sup>(٢)</sup> كزيد علماً، فإنه إذا تُصوّر مفهومه يمتنع عند العقل صدقه على كثيرين<sup>(٣)</sup>، وإن لم يمنع نفس تصور مفهومه عن اشتراكه بين كثيرين، فهو كلي كالإنسان، فإن مفهومه عند العقل لم يمنع

(١) قوله (من حيث إنه متصور) زاد لفظ التصور ليخرج بعض أقسام الكلي عن تعريف الجزئي إذ ربما يتبادر من تعريفه الامتناع بحسب نفس الأمر فيندرج فيه مفهوم واجب الوجود والكليات الفرضية كاللاشيء واللاممكن ونحوهما فوجب تقييد المنع بالتصور.

وزاد لفظ النفس بناء على أنه يمكن أن يفهم من إسناد الامتناع إلى التصور أن له مدخلا فيه إما بالاستقلال أو بانضمام أمر آخر إليه فدخل فيه مفهوم واجب الوجود فإن العقل إذا تصوره فله مدخل فيه قطعاً كذا أفاده العلامة العطار.

(٢) قوله (فهو جزئي) لا شغل للمنطقي بالجزئيات من حيث خصوصيتها لأنها غير متناهية فلا يمكن حصرها وضبطها وإنما ذكرها لتتممة القسمة. وقدم الجزئي على الكلي لبساطته فلا حاجة إلى أن يقال: إن حق الجزئي أن يؤخر لأن مفهومه عدسي. والكلي وجودي والأعدام لا تعرف إلا بعد معرفة ملكاتها.

(٣) قوله (على صدقه على كثيرين) المراد بالصدق الحمل بالمواطأة.

من صدقه على كثيرين، وإنما قَيِّدُ<sup>1</sup> بنفس تصور مفهومه في الكلّي والجزئي، لأنّ من الكلّيات ما يمنع الاشتراك بين أمورٍ متعددة بالنظر إلى الخارج كواجب الوجود، فإن الدليل الخارجي يقطع عِرْقَ الشَّرْكَ عنه، لكن عند العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين، وإلا لم يُفْتَقَرْ إلى دليل إثبات الوحداية.

قال: (والكلّي إما ذاتي وهو الذي يدخل تحت حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، وإما عرضي وهو الذي بخلافه كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان).

أقول: الكلّي ينقسم إلى ذاتي وعرضي، لأنه إما أن يكون داخلاً تحت حقيقة جزئياته، أو لا يكون، فإن كان داخلاً تحت حقيقة جزئياته فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، فإنه تمام حقيقة زيد وعمرو وبكر، والحيوان داخل فيه لكونه مركباً من الحيوان والناطق، وكذا بالنسبة إلى الفرس، وإن لم يكن داخلاً في حقيقة جزئياته، بل كان خارجاً عن تلك الحقيقة، فهو عرضي كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان، فإنه عرضي لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي هي الإنسان لما مرّ من أنّه مركّب من الحيوان والناطق فقط، فتعيّن أنه خارج عنه، وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية، بل تكون من العَرَضِيَّات لأنها تخالف الذاتي بذلك التفسير،

(1) قوله (وإنما قيد...) نبه الشارح على فائدة قيد النفس والتصور وقد سبق ذكرها فنفطّن.

وكلُّ ما يخالفه فهو عرضيٌّ، وقد يقال: الذاتيّ ما ليس بعرضيّ أي ليس بخارج، فحينئذ تكون نفس الماهية ذاتيةً لا يقال: إنّ الذاتيّ هو المتنسب إلى الذات، فلا يجوز أن تكون الماهية ذاتيةً وإلا لزم انتساب الشيء إلى نفسه وهو مُحالٌ، لأنّا نقول: هذه التسمية أي تسمية الماهية ذاتيةٌ ليست بلغوية حتى يلزم ذلك المحذور بل إنما هي اصطلاحيةٌ فلا يرد ذلك.

قال: (والذاتيّ: إما مقولٌ في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، وهو الجنس: ويرسمُ بأنّه كليّ مقولٌ على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قولاً ذاتياً، وإما مقولٌ في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً كالإنسان بالنسبة إلى عمرو وزيد، وهو النوع: ويرسمُ بأنّه كليّ مقولٌ على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو، وإما غيرُ مقولٍ في جواب ما هو، بل هو مقولٌ في جواب أي شيء هو في ذاته، وهو الذي يميّز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، وهو الفصل: ويرسمُ بأنّه كليّ يقال على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته). أقول: هذا شروعٌ في بيان الكليات الخمس اعلم أنّ الذاتيّ إما جنس، أو نوع، أو فصل، لأنه إن كان مقولاً في جواب ما هو<sup>(1)</sup> بحسب الشركة

(1) قوله (إن كان مقولاً في جواب ما هو) قيل عليه: الجنس يقال على حقيقتين فأكثر لا واحدة بخصوصها فحق السؤال أن يكون بما هما، أو ما هم، وأجيب بجوابين: الأول: أن السؤال بما كناية عن السؤال عن الحقيقة سواء كان بلفظ ما

المحضة أي لا بالخصوصية أصلاً، فهو الجنس كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، فإنه إذا سُئِلَ عن الإنسان والفرس بما هما كان الجواب حيواناً عنهما، لأنه تمام ماهية مُشتركة بينهما، وإن سُئِلَ عن كل واحد من الإنسان والفرس بالانفراد لم يصح أن يقع جواباً عن كل واحد منهما، لأنه ليس تمام ماهية كل واحد منهما، لأنك إذا أفردت الإنسان بالسؤال فتقول: الإنسان ما هو، فجوابه: حيوانٌ ناطقٌ، لكونه تمام ماهيته، وكذا إذا أفردت الفرس بالسؤال فجوابه: الحيوانُ الصاهلُ، لكونه تمام ماهيته، ويُرسَمُ<sup>(1)</sup>:

=

هو، أو ما هما، أو ما هم، ومعنى هذا أن السؤال بها مجرد تعيين اصطلاح ليخرج السؤال بأي مع قطع النظر عن الإطلاق، والثاني: ما قاله المحشي المدقق: إن العرب كثيراً ما يذكرون المفرد ويريدون به المشى أو المجموع كقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ رَّسُولُهُ﴾ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ وقوله تعالى ﴿وَسَلَّمَ عَلَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ أَصْطَفَى﴾ حيث أريد في الأول يُرْضَوْهُما، وأريد في الثاني اصطفوا.

(1) قوله (ويرسم ...) إنما قال ويرسم دون يُحد لأن المقولية في تعريف الكليات الخمس عارضة فيكون رسماً، والسبب في ذلك أن الجنس كالحيوان مثلاً يصدق على الأفراد المختلفة بالحقائق سواء جعلناها مقولاً أو لا، والمقولية إنما اعتبرت بعد قيام الحيوانية في حقائق أفرادها وتقومها فيها فهي عارضة، ومن المحققين من علل التعريف بالرسم دون الحد بقوله لجواز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات ملزومات مساوية لها فتكون رسوماً لا حدوداً.

الجنس بأنه كليّ مقول<sup>(١)</sup> على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قولاً ذاتياً، قوله كليّ: زائد لا طائل تحته<sup>(٢)</sup>، وقوله مقول: جنس متناول للجزئيات والكليات الخمس، وقوله على كثيرين: يُخرج الجزئيات كلّها لما مرّ من أن الجزئي إنما يقال<sup>(٣)</sup> على واحد، وقوله

واعترض بأنه لا يلزم مما ذكر إلا عدم العلم بكونها حدوداً ولا يلزم منه العلم بكونها رسوماً فالأولى أن يقال ويعرف.

(١) قوله (مقول) أي محمول، والأصل في الحمل أن يكون مواطأة وهو يعلم الكليات كلها تقول: زيد إنسان، والفرس حيوان بخلاف بعض الكليات التي لا تحمل كالعلم في قولك: أبو حنيفة علم، فهو إن كان لا يمنع تصور حقيقته في وجودها في أشخاص كثيرة لكنه لا يحمل فتوصل إليه بحمل الاشتقاق كقولك: أبو حنيفة عالم، أو بالإضافة كقولك: أبو حنيفة ذو علم، فالعلم كما رأيت لا يحمل على بعض الأفراد المتصفين به وإن كان كلياً وذلك لعدم صدقه عليها بخلاف المواطأة.

(٢) قوله (كلي زائد لا طائل تحته) هذا لا طائل تحته إذا جعلنا لفظ كلي جنساً شاملاً للكليات، ولفظ مقول متعلقاً به قوله على كثيرين، وحينئذ لا زيادة في القيود بل فيها فائدة قال العلامة الكليني في شرح الأصل: قد تقرر أنه لا يجب أن يكون جميع قيود التعريف منحصرأ في الجامع والمانع بل قد يكون بعضها لمجرد تحقيق المقام، وكشف المرام، ومن ذلك تراهم يقولون: إن التعريفات وقيودها إنما هي لكشف الماهيات، والاحترازات تابعة.

(٣) قوله (لما مر من أن الجزئي إنما يقال) معناه أن الجزئي لا يحمل إلا على واحد لكن وقع فيه خلاف وظاهر عبارة الشارح في صحة حمله بدون تأويل واختاره



مختلفين بالحقائق: يُخرجُ النوعُ لكونه مقولاً على كثيرين متفقين بالحقائق<sup>(1)</sup>، وقوله في جواب ما هو: يُخرجُ الكلياتِ الباقيةَ، أعني الفصلَ والخاصّةَ والعرضَ العامَّ، وإن كان الذاتيُّ مقولاً<sup>(2)</sup> في جواب ما هو بحسبِ الشركة<sup>(3)</sup>، والخصوصيةَ معاً<sup>(4)</sup>، فهو النوعُ كالإنسان بالنسبة إلى أفرادهِ أعني زيداً، وعمراً، وبكراً وغير ذلك، لأنه إذا سُئِلَ عن زيدٍ،

بعض، وذهب البعض الآخر إلى منع حمله وأوّل مثل هذا زيدٌ بمسماه، والمسمى كليّ يصدّق على زيد وغيره.

(1) قوله (بالحقائق) قال ملا صادق: الأولى بالحقيقة إذ ليس لأفراد النوع حقائق، والقول بأن الجمعية باعتبار تعدد المواد أو باعتبار التعدد الاعتباري مما لا يلتفت إليه. كذا في حاشية الشرح.

(2) قوله (مقولاً) أي محمولاً بالمواطأة وقرينته تعديته بعلى.

(3) قوله (بحسب الشركة) أي بقدرها.

(4) قوله (والخصوصية معاً) أي جميعاً كما في القاموس فلا يرد أن مع للمصاحبة أي مشاركة الاثنين في زمان واحد ولا يمكن أن يجاب بالنوع بحسب الشركة والخصوصية بزمان واحد لامتناع أن يسأل عن الماهية المشتركة والمختصة في زمان واحد على أنه يجوز أن يكون السائل متعدداً فيسألان عنهما في زمان واحد فيجاب عنهما في زمان واحد، ولفظ معاً إذا استعمل مفرداً ينون ويكون من الأحوال المؤكدة مثل جميعاً فهو بمعناه حقيقة كما هو عند البعض، أو مجاز كما هو مقتضى قول بعضهم. كذا أفاده بعض الفضلاء.

وعمرو، وبكر، وغيرهم بما هم، كان الجواب إنساناً، لأنه تمام ماهيتهم المشتركة فيما بينهم، وإذا سُئل عن زيد فقط كان الجواب الإنسان أيضاً، لأنه تمام ماهيته المختصة به<sup>(1)</sup>.

فتعين<sup>(2)</sup> أنه أعني النوع ما يكون مقولاً في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً، ويرسم: بأنه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالعدد<sup>(3)</sup> دون الحقيقة في جواب ما هو، قوله كليّ: زائد كما مرّ، وقوله مقول: جنس شامل للكلي والجزئي، وقوله على كثيرين: يُخرج الجزئي،

(1) قوله (لأنه تمام ماهيته المختصة به) قال العلامة قره داود: أي المختصة بحسب السؤال فأراد بالاختصاص الاختصاص الذكري لا المعنوي فلا يتوجه أن هذه الماهية المعروضة مشتركة فكيف تكون مختصة، والتوجيه بأن الاختصاص إضافي بالنسبة إلى ذكر النوع أو بأن المراد بالاختصاص الامتياز، والمعنى طلب لتمام الماهية الممتازة عن سائر الماهيات بسبب هذا الفرد وذكر المشترك في مقابلها.

(2) قوله (فتعين) يعني إذا ثبت أن النوع يقع في جواب السؤال عن الماهية المشتركة بين جميع الأفراد، وعن الماهية المختصة تعين أن النوع يكون مقولاً في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً.

(3) قوله (مختلفين بالعدد) اختلافاً خارجياً أو ذهنياً فيشمل النوع المنحصر في شخص والنوع المعلوم كالعنقاء قاله الكليني.

أقول: تعريفه هذا رسم للنوع الحقيقي إذ هو المراد إذا أطلق ههنا والمراد بالعدد الشخصات والعوارض باختلاف الأشخاص باختلاف العوارض والتشخصات.

وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة<sup>(1)</sup>: يُخرجُ الجنس، لأن النوع إنما هو مقولٌ على كثيرين متفقين بالحقيقة ومختلفين بالعدد أي بعوارض وتشخصات، بخلاف الجنس فإنه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق والعدد، وإنما قال: مختلفين بالعدد، لكون أفراده مختلفة بالعوارض والتشخصات، وقوله في جواب ما هو: يُخرجُ الثلاثة الباقية المذكورة، وإن كان الذاتي غير مقول في جواب ما هو، بل هو<sup>(2)</sup> مقول في جواب أي<sup>(3)</sup> شيء هو في ذاته وهو أعني المقول في جواب أي شيء<sup>(4)</sup> هو

(1) قوله (مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس) تخصيص الاحتراز عن الجنس فقط تحكّم قال العلامة الكليني: احتراز عن الجنس وخاصته والعرض العام والفصول البعيدة وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل القريب وخاصة النوع، وتخصيص قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة بالاحتراز عن الجنس فقط وكذا تخصيص الاختلاف في الحقيقة فيما سبق بإخراج النوع فقط وإسناد البواقي إلى القيد الأخير في الموضعين تحكّم كيف وفي ذلك إخراج لما قد خرج وما وجه به الشريف العلامة وغيره من أنها لو فرض عدم خروجها بالأول لخرجت بالأخير قطعاً فأسند الكل إليه فمما لا يشفي العليل ولا يدفع به التحكّم. اهـ

(2) قوله (بل هو...) الإضراب في كلمة بل إبطائي.

(3) قوله (في جواب أي) يجوز جر أي لفظاً على أنها مضاف إليه ويجوز تقديره والمانع من ظهوره حيث إنّ حركة الحكاية.

(4) قوله (في جواب أي شيء) اعلم أن كلمة "أي" موضوعة لطلب مطلق التمييز لكن اصطلاح المناطق وقع على ما لا يكون في جواب ما هو.

في ذاته الذي يُمَيِّزُ الشيء عما يُشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، فهو الفصل، ولو قال في التعريف: أو في الوجود<sup>١١</sup> أيضاً لكان أشمل ليدخل فصول الماهية المركبة من أمرين متساويين، أو أمور متساويات، اللهم إلا أن يُقال: اكتفى بالجنس بناءً على بطلان تركب الماهية من أمرين متساويين أو أمور متساويات.

(٦) قوله (أو في الوجود...) اعلم أن الماهية إما حقيقية أو اعتبارية والثانية يجوز أن تتركب من فصلين متساويين أو من فصول متساويات بلا خلاف. وأما الحقيقية فقد منع المتقدمون تركيبها من أمرين متساويين أو أمور متساويات بناءً على أن كل ماهية حقيقية لها فصل يجب أن يكون لها جنس وبالعكس، والمتأخرون جوزوا تركيب الماهية الحقيقية من أمرين متساويين وأمور متساويات والتحقيق ما قاله المتقدمون ومن أدلتهم ما ذكره بعض الفضلاء وهو إن كانت الماهية الحقيقية مركبة من فصلين أو فصول فإما أن يحتاج أحدهما إلى الآخر أو لا، والثاني باطل لوجوب افتقار كل جزء من مركب إلى آخر وإلا يكون من قبيل وضع الحجر في جنب الإنسان، ولم يكن التركيب، والأول أيضاً باطل لأنه إن احتاج أحدهما إلى الآخر يلزم الدور وإلا يلزم الترجيح بلا مرجح والعلامة الشارح عندما قال: "ولو قال في التعريف أو في الوجود" أراد أن يعمم كلام المصنف ليشمل المذهبين لكن صاحب المغني رد هذا بقوله: وكأن المصنف اختار مذهب المتقدمين ولم يذكر لفظ الجنس اكتفاءً بما ذكره في تفسيره أو أشار في الموضعين إلى المذهبين. اهـ، وهما ذكر الجنس في التقسيم نظراً للمذهب المتقدم وتركه في الرسم نظراً للمتأخر.

ولقائل أن يقول:

فعلى هذا<sup>(1)</sup> كان اللازم عليه أن لا يذكر الجنس في تعريف الفصل، لأنه حينئذ لا طائل تحت ذكر الجنس في تعريف الفصل أصلاً، لأنه لا يُفيد شيئاً من الشمول والاحتراز، فكان ذكره لغواً، قلنا: ذكر الجنس ههنا ليدل على المقصود بالمطابقة.

ولذلك أوردَ لفظَ الجنس في التعريف، وذلك أعنى ما يميّز الشيء عما يُشاركه في الجنس كالناطق<sup>(2)</sup> بالنسبة إلى الإنسان، فإنه

(1) قوله (ولقائل أن يقول فعلى هذا....) حاصله أنه إذا ثبت أن تركيب الماهية الحقيقية من أمرين متساويين باطلٌ وأنه لا بد لكل فصل من جنس، فلا حاجة لذكر الجنس في تعريف الفصل لأن ما يذكر في التعريف إما أن يكون جامعاً أو مانعاً وذكر الجنس لا يفيد شيئاً منهما فيكون ذكره لغواً.

(2) قوله (كالناطق) فإنه فصلٌ قريب لأنه ميّز الماهية عن مشاركتها في الجنس القريب أعني الحيوان وأما الفصل البعيد فهو ما كان مشتركاً ناقصاً بينهما أي بين الإنسان والفرس كالحساس لجزيئاته فإنه جزءٌ من ماهية الإنسان لأن الإنسان حيوان ناطق، والحيوان جسمٌ نامٍ حساس متحرك بالإرادة، فالحساس جزءٌ من ماهية الحيوان والحيوان جزءٌ من ماهية الإنسان وجزءُ الجزء جزءٌ فالحساس جزءٌ من ماهية الإنسان، وهو مشتركٌ بين جزئين مختلفين في الحقيقة كالإنسان والفرس لكنه ليس تمام المشترك بينهما، بل بعضه فإنهما يشتركان في الحيوان وبه تتم ماهيته المعرفة بالجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة كما عرفت. قاله أستاذنا العلامة عبد الكريم المدرس.

يُمَيِّزُ الإنسانَ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي الْجِنْسِ أَعْنِي الْحَيَوَانَ كَالْفَرَسِ وَالْبَغْلِ وَالْبَقَرِ وَغَيْرَهَا، لِأَنَّهُ إِذَا سُئِلَ عَنِ الْإِنْسَانِ بِأَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ كَانَ الْجَوَابُ أَنَّهُ نَاطِقٌ، لِأَنَّ السُّؤَالَ بِأَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ إِنَّمَا يُطْلَبُ بِهِ مَا يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَنْ غَيْرِهِ، وَكُلُّ مَا يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَنْ غَيْرِهِ، يَصْلُحُ لِلْجَوَابِ، فَالْنَّاطِقُ يُمَيِّزُ الْإِنْسَانَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ، فَيَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ جَوَاباً، وَيُرْسَمُ الْفَصْلُ: بِأَنَّهُ كَلِمَتِي يُقَالُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوَابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ، قَوْلُهُ كَلِمَتِي: مُسْتَدْرَكٌ.

وقوله يقال على الشيء: جنس شامل للكليات الخمس، وقوله في جواب أي شيء هو: يُخْرِجُ النُّوعَ وَالْجِنْسَ وَالْعَرَضَ الْعَامَّ، أَمَّا الْجِنْسُ وَالنُّوعُ فَهُوَ ظَاهِرٌ، لِأَنَّهُمَا مَقُولَانِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ، لَا فِي جَوَابِ أَيِّ شَيْءٍ، وَأَمَّا الْعَرَضُ الْعَامُّ فَلَا يُقَالُ فِي الْجَوَابِ أَصْلًا، وَقَوْلُهُ هُوَ فِي ذَاتِهِ أَيُّ فِي جَوْهَرِهِ: يُخْرِجُ الْخَاصَّةَ، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَتْ تُمَيِّزُ الشَّيْءَ لَكِنْ لَا فِي جَوْهَرِهِ وَذَاتِهِ بَلْ فِي عَرَضِهِ.

قال: (وَأَمَّا الْعَرَضِيُّ فِيمَا أَنْ يَمْتَنِعَ انْفِكَائُهُ عَنِ الْمَاهِيَةِ، وَهُوَ الْعَرَضُ اللَّازِمُ، أَوْ لَا يَمْتَنِعَ انْفِكَائُهُ، وَهُوَ الْعَرَضُ الْمُفَارِقُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ الْخَاصَّةُ كَالضَّاحِكِ بِالْقُوَّةِ أَوْ الْفِعْلِ لِلْإِنْسَانِ، وَتُرْسَمُ: بِأَنَّهُا كَلِمَةٌ تُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ قَوْلًا عَرَضِيًّا، وَإِمَّا أَنْ يَغْمَّ حَقَائِقُ فَوْقَ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ الْعَرَضُ الْعَامُّ كَالْمُتَنَفِّسِ بِالْقُوَّةِ، أَوْ الْفِعْلِ لِلْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ، وَيُرْسَمُ: بِأَنَّهُ كَلِمَتِي يُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقَائِقَ مُخْتَلِفَةٍ قَوْلًا عَرَضِيًّا).

أقول: العرضي: إمّا لازمٌ أو مُفارقٌ، لأنه إمّا أن يمتنع<sup>(1)</sup> انفكاكُهُ من الماهية، أو لا يمتنع انفكاكُهُ منها، والأوّل هو العرضُ اللازمُ كالكتابة<sup>(2)</sup> بالقوة بالنسبة إلى الإنسان، والثاني هو العرضُ المفارقُ<sup>(3)</sup> كالكتابة بالفعل بالنسبة إلى الإنسان، وكلُّ واحد منهما<sup>(4)</sup>، إمّا خاصّةٌ أو عَرَضٌ عامٌّ، لأنه

(1) قوله (إمّا أن يمتنع ...) أي يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي بأن يمتنع انفكاكه عنها في الذهن والخارج معاً ويسمى لازم الماهية كالفردية للثلاثة أو عن الماهية الموجودة في الخارج بأن يمتنع انفكاكه عنها باعتبار وجودها في الخارج دون الذهن ويسمى لازم الوجود كالسواد للحبشي. كذا استفيد، والمراد بعدم الانفكاك دوام مصاحبته إياه.

(2) قوله (كالكتابة) التمثيل بها مسامحة مشهورة في كتب الميزان وإلا فالكلام في الكلّي الخارج عن ماهية الأفراد فلا بد أن يكون محمولاً عليه حمل مواطأة لكنهم تسامحوا وذكروا مبدأ المحمول بدله اعتماداً على فهم المتعلم.

(3) قوله (والثاني هو العرض المفارق) إمكان مفارقه وانفكاكه سواء وقعت بالفعل سريعاً كحمرة الخجل أو بطيئاً كشباب أو لم يقع أصلاً كالفقير الدائم يمكن غناؤه. كذا قاله بعض الفضلاء.

(4) قوله (وكل واحد منهما) كان الأولى أن يقسم الكلّي العرضي الذي هو المقسم إلى الخاصة والعرض العام ثم يقسمهما إلى مفارق ولازم، لأن الخاصة والعرض العام قسمان أصليان للعرضي لا قسم القسم لكن العلامة الكلنوي أجاب عن ترك هذه الأولوية بقوله: اللازم انقسم إلى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بماهية واحدة وعدم الاختصاص بها، والمفارق انقسم إليهما بهذا الاعتبار أيضاً فعلم أن مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يختص

إن اختصَّ بحقيقة واحدة فقط، فهو الخاصَّة<sup>(١)</sup> كالضاحك بالقوة أو بالفعل بالنسبة إلى الإنسان، فإن الضاحك بالقوة عرض لازم له لأنه لا ينفكُّ عن ماهية الإنسان، مختصَّ بحقيقة واحدة وهي ماهية الإنسان والضاحك بالفعل عرض مفارق، لأنه ينفكُّ عن ماهية الإنسان مُختصَّ بها، وترسُّم أي الخاصة: بأنها كليةٌ تقالُ على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً، قوله كليةٌ: مستدرِكٌ<sup>(٢)</sup> كما مرَّ غير مرَّة، وقوله تقالُ على ما تحت حقيقة واحدة: جنسٌ شاملٌ للكليات الخمس، وقوله فقط: يُخرجُ الجنس والعرض العامَّ لكونهما مقولين على ما تحت حقائق مختلفة، وقوله قولاً عرضياً: يُخرجُ النوع والفصل، لأنهما مقولان على ما

---

بحقيقة واحدة وأن مفهوم العرض العام ما يعم الحقائق فرجع محصول الأقسام الأربعة إلى معنيين مطلقين يوجد كل منهما في اللازم والمفارق فصار الكلي العرضي في هذين المعنيين وظهر انحصار الكلي في الخمسة فالمصنف نظر في زبدة الأقسام فتسامح في التقسيم كما فعله صاحب الشمسية. اهـ.

(١) قوله (فهو الخاصَّة) اعلم أن الخاصَّة كما تكون للنوع تكون للجنس كالماشي فإنه خاصَّة للحَيوان ولا يلزم من كونها خاصَّة للجنس أن تكون خاصَّة للنوع بخلاف العكس فكل خاصَّة للنوع خاصَّة للجنس ولا عكس.

(٢) قوله (كليةٌ مستدرِك) قال المحشي رحمه الله تعالى: فيه ما عرفت في الجنس أن المقول على ما تحت حقيقة واحدة يتناول الجزئي أيضاً بناءً على ما مرَّ من أن الجزئي يقال على واحدٍ فقوله "يقال.. إلخ" يكون أعم من الكلي فلا يكون مستدرِكاً.



تحت حقيقة واحدة قولاً ذاتياً لا عرضياً، وإن لم يختص كل واحد من اللازم والمفارق بحقيقة واحدة، بل يعُمُّ حقائق فوق واحدة فهو العرض العام<sup>(1)</sup>، كالمتنفّس بالقوة والفعل للإنسان وغيره من الحيوانات، فإن المتنفّس بالقوة عرض لازم غير منفك عن ماهية الإنسان، وغيره من الحيوانات غير مختصّ بحقيقة واحدة، والمتنفّس بالفعل عرض مفارق منفك عن ماهيتها غير مختصّ بماهية واحدة، ويرسم العرض العام: بأنه كليّ يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً، قوله كليّ: زائد كما مرّ، وقوله يقال: جنس شامل للكليات، وقوله على ما تحت حقائق مختلفة: يُخرج النوع والفصل والخاصّة، لأنها لا تُقال إلا على ما تحت حقيقة واحدة، وقوله قولاً عرضياً: يُخرج الجنس، لأنه قول ذاتي لا عرضي، وكون هذه التعريفات للكليات رسوماً

---

(1) قوله (فهو العرض العام) قد يقال إن العرض العام وإن لم يجز حمله على الشيء في جواب ما هو ولا أي شيء هو في ذاته، لكن يصح أن يقال عليه في جواب أي شيء هو في عرضه فلا وجه لترك قيد "مقول في جواب أي شيء هو في عرضه" في تعريفه ويجاب: بأن العرض العام قسمان قسم لا يميز شيئاً أصلاً كالمفهومات الشاملة مثل الشيء والممكن والمفهوم والأمر والخطب هنا يسير، وقسم يميز معروضه كالماشي، ولكن أخيراً المناطق اتفقوا على أن ما لا يصح التعريف به لا يقال في الجواب، والعرض العام لا يصح التعريف به كما ستعلم على رأي المتأخرين فلا يقال في جواب. اهـ قاله العلامة الشيخ عبد الكريم المدرس.

بناءً على إمكان أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات مساوية لها، إلا أنَّ المناسب ههنا ذكرُ التعريف الذي هو أعمُّ، لأنَّ عدم العلم بأنها حدودٌ لا يوجب العلم بأنها رسومٌ.

قال: (القول الشارح<sup>(1)</sup>)، الحدُّ: قولٌ دالٌّ<sup>(2)</sup> على ماهية الشيء، وهو الذي يتركَّب من جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان، وهو الحدُّ التامُّ، والحدُّ الناقض: وهو الذي يتركَّب من الجنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة إلى الإنسان، والرسمُ التامُّ: وهو الذي يتركَّب من جنس الشيء القريب وخاصَّته اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الإنسان، والرسمُ الناقض: وهو الذي يتركَّب من عَرَضِيَّاتٍ تختصُّ بجمليَّتها بحقيقةٍ واحدةٍ كقولنا في

(1) قوله (القول الشارح) وإنما سمي قولاً لأنه يستعمل بمعنى اللفظ الدال على المعنى وبمعنى المفهوم المعقول، ويطلق عليه المعرّف والتعريف.

(2) قوله (قولٌ دالٌّ...) اشترط المتأخرون مساواة المعرّف للمعرّف وحكموا بأن الأعم والأخص لا يصلحان للتعريف أصلاً، وأما المتقدمون فلم يشترطوا ذلك قال العلامة الشريف الجرجاني:

والصواب أن المعتبر فيه كونه موصلاً إلى تصور الشيء سواء كان بالكنه أو بالوجه، وسواء كان التصور بالوجه بميزه عن جميع ما عداه أو عن بعضها: إذ لا يمكن كون الشيء متصوراً مع عدم امتيازهِ عن شيء مما عداه. وأما الامتياز عن الكل فلا يجب.

تعريف الإنسان: إنَّه ما شِ على قدميه، عريض الأظفار، بادي البشرة، مستقيم القامة، ضحَّاك بالطَّبع).

أقول: العلم على نوعين، أحدهما القول الشارح والآخر الحُجَّة؛ لأنه إن كان تصوُّراً مع عدم اعتبار الحكم فيه مُوصلاً إلى المطلوب التصوري، فهو القول الشارح، وإن كان تصوراً مع اعتبار الحكم فيه مُوصلاً إلى المطلوب التصديقي، فهو الحُجَّة، وإذا عرفت هذا فنقول: من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة القول الشارح، وهذا التعريف أعم من أن يكون حداً أو رسماً، والحدُّ: قولٌ دالٌّ على ماهية الشيء، فقوله قولٌ دالٌّ: جنسٌ شاملٌ للحدِّ والرسم، وقوله على ماهية الشيء: يُخرج الرسم كما سنبينه، هذا هو تعريفُ الحدِّ، وقيل: لم يَجْزُ تعريفُهُ<sup>1</sup> لثلاث يلزم التسلسل. قلنا: لا نُسلِّم لزوم التسلسل، لأن حدَّ الحدِّ نفسُ الحدِّ كما أنَّ وجودَ الوجودِ نفسُ الوجودِ، والحدُّ ينقسم إلى قسمين تامٍّ وناقصٍ، والحدُّ التام: هو الذي يتركَبُ من جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان

(1) قوله (وقيل لم يَجْزُ تعريفه) تقرير الاعتراض أن المُعرِّف لو احتاج إلى تعريف لتسلسل لاحتياج حد الحد إلى الحدِّ وهكذا، وما أجاب به العلامة الشارح من أنه لا يستلزم التسلسل لأن مُعرِّف المُعرِّف عينُ المُعرِّف مردودٌ بأنه ليس كذلك بل فردٌ من أفرادهِ وما أحسن ما أجاب به الكليني في شرحه حيث قال: لا يستلزم التسلسل إما لعدم احتياجه إلى مُعرِّف آخر لبداية أجزائه، أو لكونه معلوماً بوجه آخر من الوجوه، وإما لأنه من الأمور الاعتبارية فينقطع بانقطاع الاعتبار. اهـ.

الناطق بالنسبة إلى الإنسان، فإنك إذا قلت: ما الإنسان، فيقال: الحيوان الناطق، ومثّل هذا هو الحدّ التامّ، أما كونه حدّاً، فلأن الحدّ في اللغة المنع، وهذا لكونه مُشتملاً على الذاتيات مانع من دخول الغير فيه، وأما كونه تاماً فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها فيه، والحدّ الناقص<sup>1</sup> وهو الذي يتركّب من الجنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة إلى الإنسان، فإنه إذا سئل عن الإنسان بما هو، وأُجيب بأنه جسم ناطق كان الحدّ ناقصاً، أما كونه حدّاً فلما مرّ، وأما كونه ناقصاً فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه، والرسم أيضاً ينقسم إلى قسمين: تامّ وناقص. أمّا الرسم التامّ: فهو الذي يتركّب من جنس الشيء القريب<sup>2</sup> والخاصة اللازمة

(1) قوله (والحد الناقص) التعريف بالفصل وحده أو بالخاصة وحدها مختلف فيه، فقد ذهب بعضهم إلى عدم الجواز وإلى وجوب أن يكون لكل تعريف جامع ليستغرق الأفراد ومانع ليخرج الأعيان، وبعضهم إلى الجواز قائلًا: بأن المقصود من التعريف إما الاطلاع على الذاتيات كلّاً أو بعضاً. وإما التمييز عن جميع ما عداه والفصل يصلح لهما والخاصة وإن لم تصلح للأول إلا أنها صالحة للثاني، والظاهر أن المصنف رحمه الله تعالى اختار الأول فلم يقل هنا أو الفصل فقط، وفي تعريف الرسم الناقص أو الخاصة فقط. اهـ، قاله العلامة الكليني في شرح الأصل.

(2) قوله (فهو الذي يتركب من جنس الشيء القريب) قال العلامة رشدي في حواشي المغني: واختلف في المركب من الفصل القريب والعرض العام فالمستفاد من المطالع أنه رسم ناقص لأن المركب من الداخل والخارج خارج

له<sup>(1)</sup> كالحيوانِ الضاحك في تعريف الإنسان، أمّا كونه رسماً فلأنّ رسم الدارِ أثرها، ولمّا كان هذا التعريفُ بالخاصّةِ اللازمةِ التي هي من أثر الشيء كان تعريفاً بالأثر، وأما كونه تاماً فلتحقّق المُشابهةِ بينه وبين الحدِّ التامِّ من جهة أنّه وُضِعَ فيه الجنسُ القريبُ، وقيدَ بأمر<sup>(2)</sup> يختصُّ بالشيءِ وأما الرسمُ الناقصُ: فهو الذي يتركّبُ من العرضيات التي تختصُّ جملتها، لا كلّ واحدٍ منها، بحقيقةٍ واحدةٍ كقولنا في تعريف الإنسان: أنه ما يش على قدميه<sup>(3)</sup> عريضُ الأظفارِ بادي البشريةِ مستقيمُ القامةِ ضحّاكٌ

=

قال الشريف المحقق في شرح المواقف: إنه حدّ تام وبه صرح المحقق الرازي في شرح المطالع حيث أبطل كلام مصنفه بأن الفصل وحده إذا أفاد التمييز فهو مع شيء آخر أولى بذلك واعترض عليه المولى حسن الفناري في حاشيته على شرح المواقف بأن في كلام المحقق الرازي بحثاً ظاهراً وهو أنه لو صح ما ذكره لوجب أن يكون المركب من جميع الذاتيات والعرضيات حدّاً وليس كذلك بل أطبقوا على أنه رسم تام.

(1) قوله (والخاصة اللازمة له) قيد بالضرورة لأن المفارق أخض من ذي الخاصة والتعريف بالخواص مع كونه غير جائز عند المتأخرين لا يكون رسماً تاماً بالاتفاق.

(2) قوله (وقيد بأمر...) أي بأمرٍ مختصّ بالماهية المعرّفة.

(3) قوله (ما يش على قدميه) يخرج الماشي على الأقدام الأربعة، وعريض الأظفار يخرج مدور الأظفار، وببادي البشرة يخرج مستور البشرة بالشعر، وبمستقيم القامة يخرج منحنى القامة، وبضحاك بالطبع يخرج ما عداه، وما يقال من أن

بالطبع، فإن جملة هذه الأمور العرضية مختصة بالإنسان لا غير، بخلاف كل واحد منها لوجود بعض منها في غيره أيضاً، أما كونه رسماً فلما مر من أن الخاصة اللازمة من آثار الشيء، فيكون تعريفاً بالآثر الذي هو الرسم، وأما كونه ناقصاً فلعدم ذكر بعض أجزاء الرسم التام فيه حتى تتحقق المشابهة بينه وبين الحد الناقص كتتحققها بين الرسم التام والحد التام.

قال: (القضايا<sup>1</sup>)، القضية: قولٌ يصحُّ أن يقال لقائله إنه صادق فيه، أو كاذب فيه، وهي عملية كقولنا: زيدٌ كاتبٌ، وإما شرطية متصلة كقولنا: إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ، وإما شرطية منفصلة كقولنا: العددُ إما أن يكون زوجاً أو فرداً).

أقول: لَمَّا فَرَعَ المصنّف من القول الشارح شرع في الحُجّة، وهي القضايا المرتبة الموصلة إلى المطلوب التصديقي،

بعض القيود مستغن عن البعض غير وارد؛ إذ الغرض التمثيل ولا يناقش فيه على أن التعريف إنما هو لكشف الماهيات، والاحترازاات تابعة كما عرفت، وكل ما ازدادت القيود ازداد الكشف وقويت المعرفة فأثى يكون البعض مستغنياً عن البعض. كذا قالوا.

(1) قوله (القضايا) في الأصل كانت قضايي بيايين فأبدلت الأولى همزة على القياس كما في صحائف ورسائل فوزنها فاعائل ثم فتحت الهمزة للتخفيف وقلبت الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الهمزة ياءً لوقوعها بين ألفين فصار قضاي بعد أربعة أعمال.

والقضية<sup>(1)</sup>: قول<sup>(2)</sup> يَصْحُحُ<sup>(3)</sup> أن يُقال لقائله: إنَّه صادق فيه أو كاذب فيه، وهو الذي يُسمِّيهِ بعضهم خبراً، والقول: هو المركَّب سواء كان لفظاً مركباً كما في القضية الملفوظة، أو مفهوماً عقلياً مركباً كما في القضية المعقولة، وهو أي "القول" جنس يتناول الأقوال الثَّامَّة والثَّاقِصَة والإنشائية، وقولُه يَصْحُحُ أن يُقال لقائله: إنَّه صادق فيه أو كاذب فيه: فصلٌ

(1) قوله (والقضية) مأخوذة من القضاء بمعنى الحكم وإنما أخذت منه لأنها تتضمن الحكم الذي هو النسبة بين الطرفين، وهي إما فعيلة بمعنى مفعولة أي مقضى فيها، أو بمعنى فاعلة أي قاضية على الإسناد المجازي، والمركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى قضيةً من حيث اشتماله على القضاء بمعنى الحكم، ويسمى خبراً من حيث احتماله للصدق والكذب، ويسمى مقدمة من حيث كونه جزءاً من الدليل، ويسمى مطلوباً من حيث كونه يطلب بالدليل، ويسمى إخباراً من حيث إفادته الحكم، ويسمى مسألة من حيث كونه يُسأل عنه، ويسمى دعوى من حيث كونه يفتقر إلى دليل. ويسمى مبحثاً من حيث كونه محلاً للبحث، باختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات. كما أفاده المحقق السعد في حواشي التلويح، وذلك المركب إما تامٌّ إنشائي كالأمر والنهي والاستفهام وغيرها وهذه لا تحتمل الصدق والكذب، وإما ناقض توصيفي كالحيوان الناطق أو إضافي كغلام زيد أو مزجي كبعلبك.

(1) قوله (قول) يُطلق على الملفوظ تارةً، وعلى المعقول أخرى اشتراكاً أو حقيقة أو مجازاً كذا استفيد.

(3) قوله (يصح) معنى صحة القول أنه لو قيل لقائله هو صادق أو هو كاذب لم يكن خطأ في عرف اللغة وإن كان خطأ باعتبار نفس الأمر بخلاف الإنشاء.

يُحْتَرَزُ به عن الأقوال الناقصة<sup>(1)</sup> والإنشاءات من الأمر والنهي والاستفهام وغيرها، وهي - أي القضية - تنقسم إلى قسمين: أحدهما حملية، والآخر شرطية، فإن المحكوم عليه وبه في القضية إن كانا مُفْرَدَيْنِ، فالقضية حملية كقولنا: زيدٌ كاتبٌ، وإلا فشرطية، وفيه نظر<sup>(2)</sup>، لأن المحكوم عليه وبه لا يلزم أن يكونا مفردين في الحملية، بل قد يكون أحدهما جملة نحو زيدٌ أبوه مُنْطَلَقٌ، والشرطية إما متصلة: وهي التي يُحْكَمُ فيها بصدق قضية، أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى، وهي مُوجِبَةٌ: إن حُكِمَ فيها بإيجاب صدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى كقولنا: إن كانت الشمس طالعةً فالنهارُ موجودٌ، وسالبة: إن حُكِمَ فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى كقولنا: ليس إن كانت الشمس طالعةً فالليلُ موجودٌ، وإما شرطية منفصلة: وهي التي يُحْكَمُ فيها بالتنافي بين القضيتين، فإن حُكِمَ فيها بالتنافي إيجاباً، فالقضية منفصلة موجبة كقولنا:

- (1) قوله (يحترز به عن الأقوال الناقصة) لعدم صدق حدّ القضية عليها فإن صدق القول مطابقة حكمه للواقع وإن لم يكن مطابقاً للاعتقاد على مذهب الجمهور وهو المنصور، وكذبه عدم مطابقته الواقع عندهم أيضاً، ولا حكم في الإنشائيات والتقييدات والإضافيات، لأن الحكم أداء للواقع في نفس الأمر من طرفي النسبة وهما الثبوت والوقوع في الموجبة والانتفاء واللاوقوع في السالبة.
- (2) قوله (وفيه نظر) قد يدفع بما قاله بعض المحققين من أن المحكوم به في قولنا: زيدٌ أبوه قائمٌ في قوة المفرد. فكأنك قلت: زيدٌ قائمٌ الأب. فلا يخرج هذا المثال عن القضية الحملية.



العددُ إمّا أن يكونَ زوجاً أو فرداً، وإن حُكِمَ فيها بالتّنافي سلْباً، فالقضيةُ منفصلةٌ سالبةٌ كقولنا: ليس إمّا أن يكونَ الإنسانُ أسوداً أو كاتباً.

قال: (والجزءُ الأولُ من الحملية يُسمّى موضوعاً، والثاني مَحْمُولاً، والجزءُ الأولُ من الشرطية يُسمّى مُقدِّماً، والثاني تالياً).

أقول: الجزءُ الأولُ أي المحكومُ عليه من القضية الحملية يُسمّى موضوعاً، لأنّه إنّما وُضِعَ لأن يُحكَمَ عليه بشيء، والجزءُ الثاني أي المحكومُ به منها يُسمّى محمولاً، لأنّه إنّما وُضِعَ لأن يُحمَلَ على شيء، والنسبةُ التي يَرتبُطُ بها المحمولُ بالموضوع تُسمّى نسبةً حكميةً، ولم يذكر المُصنّفُ الجزءَ الأخيرَ مع أنّه لا بدّ منه في القضية، لكونه جزءاً أخيراً منها، والجزءُ الأولُ من الشرطية يُسمّى مُقدِّماً لتقدّمه في الذكر<sup>(1)</sup>، والجزءُ الثاني تالياً، لكونه تابعاً له، وهو من التّلوّ بمعنى التّبع.

قال: (والقضيةُ: إمّا مُوجِبَةٌ<sup>(2)</sup> كقولنا: زيدٌ كاتبٌ، وإمّا سالبةٌ كقولنا: زيدٌ ليس بكاتبٍ).

أقول: القضيةُ تنقسمُ ثانياً إلى موجبةٍ وسالبةٍ، لأن تلك النسبةُ التي ذكرناها إن كانت حكماً بأن يُقال: الموضوعُ محمولٌ، فالقضيةُ موجبةٌ كقولنا: زيدٌ كاتبٌ، وإن كانت حكماً بأن يُقال: الموضوعُ ليس بمحمولٍ، فالقضيةُ سالبةٌ كقولنا: زيدٌ ليس بكاتبٍ.

(1) قوله (لتقدمه في الذكر) طبعاً وإن تأخر وضعاً.

(2) قوله (والقضية إما موجبة) تقسيمٌ ثانٍ للقضية مطلقاً.

قال: (وكل واحد منهما، إما مخصوصة كما ذكرنا، وإما كلية مسورة كقولنا: كل إنسان كاتب، ولا شيء من الإنسان بكاتب، وإما جزئية مسورة كقولنا: بعض الإنسان كاتب، وبعض الإنسان ليس بكاتب، وإما أن لا تكون كذلك، وتسمى مَهْمَلَةٌ كقولنا: الإنسان كاتب، والإنسان ليس بكاتب).

أقول: كل واحدة من القضية الموجبة والسالبة، إما أن تكون مخصوصة أو محصورة سواء كانت كلية، أو جزئية، أو مَهْمَلَةٌ، لأنه إن كان الموضوع في القضية شخصاً معيناً جزئياً<sup>1</sup>، فالقضية مخصوصة كما ذكرنا في مثال الموجبة والسالبة نحو: زيد كاتب، وزيد ليس بكاتب وأما تسميتها مخصوصة، فلخصوص موضوعها، وقد يقال لها شخصية، لكون موضوعها شخصاً معيناً جزئياً، وإن لم يكن موضوعها أي موضوع القضية شخصاً معيناً جزئياً، بل يكون غير معين كلياً، فإن بين فيها كمية أفراد الموضوع من الكليّة والجزئية، فالقضية محصورة ومسورة، أما كونها محصورة: فلحصر أفراد موضوعها، وأما كونها مسورة: فلاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع حاصراً لها، ومحيطاً بها، والسور مأخوذ من سور البلد، فكما أنه يحضر البلد كذلك ما يدل على كمية الأفراد يحضر أفراد الموضوع،

(1) قوله (شخصاً معيناً جزئياً) الشخص أعم من أن يكون خارجياً نحو: زيد كاتب، أو ذهنياً نحو: هذه الصورة صورة زيد.

وهذه المحصورة إمّا أن يُحكّم فيها على كلّ الأفراد، أو على بعضها، وعلى التقديرين، فالحكم إما بالإيجاب أو بالسلب، فإن كان الأول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا: كلّ إنسان كاتب، أو سالبة كقولنا لا شيء من الإنسان بكاتب، والسور في الموجبة الكلية نحو كلّ<sup>(1)</sup>، وفي السالبة نحو لا شيء، ولا واحد كما ذكرنا، وإن كان الثاني أي إن كان الحكم في القضية على بعض الأفراد فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الإنسان كاتب، أو سالبة كقولنا بعض الإنسان ليس بكاتب.

والسور في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض، وواحد فقط، وفي الجزئية السالبة نحو ليس كلّ، وليس بعض، وبعض ليس، وإن لم يكن كل أي وإن لم يكن الموضوع في القضية شخصاً معيّناً، ولم يكن الحكم فيها على كلّ الأفراد، أو على بعضها، فالقضية تُسمّى مُهملة كقولنا الإنسان كاتب، والإنسان ليس بكاتب لإهمال بيان كمية الأفراد التي حُكِمَ عليها، فإذا كانت القسمة مُثلثة<sup>(2)</sup> كما ثلث الشيخ في الشفاء، لا يقال: إنّ القضية الطبيعية<sup>(3)</sup> خارجة عنها، فلا يصدق الحصر، لأنّا

(1) قوله (كل) أي الإفرادي دون المجموعي.

(2) قوله (فإذا كانت القسمة مثلثة) اقتفاء لطريقة القدماء.

(3) قوله (لا يقال إن القضية الطبيعية) لكون الحكم فيها على طبيعة الموضوع ومفهومه من غير ملاحظة الأفراد.

نقول: الكلام في القضايا المُعتبرة في العلوم، والقضية الطبيعية ليست بمعتبرة في العلوم لعدم إنتاجها<sup>(1)</sup>، فخرجها عن التقسيم لا يخلُ بالانحصار.

قال: (والمُتصلة: إمّا لزومية كقولنا إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ، وإمّا اتفاقية كقولنا إن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهقٌ، والمُنفصلة: إمّا حقيقية كقولنا العدد إما زوجٌ أو فردٌ، وإمّا مانعةُ الجُمع فقط كقولنا هذا الشيء إما شجرٌ وإما حجرٌ، وإمّا مانعةُ الخُلوص فقط كقولنا زيدٌ إمّا أن يكون في البحر أو لا يغرق).

أقول: لما فرغ من تقسيم الحملية شرع في تقسيم الشرطية سواء كانت متصلةً أو منفصلةً.

أما الشرطية المتصلة<sup>(2)</sup> فتتقسم إلى قسمين: أحدهما لزومية. والآخر

(1) قوله (لعدم إنتاجها) قال العلامة أنور علي: ألا ترى أنك لو جعلت الطبيعية كبرى الشكل الأول وقلت "زيدٌ إنسانٌ والإنسان نوعٌ" لا يصدق زيدٌ نوعٌ بخلاف الشخصية فإنها تقوم مقام الكلية في كبراه نحو: هذا زيد. وزيدٌ إنسانٌ. فهذا إنسانٌ. اهـ. قال العلامة العطار: وحيث اضطربت النتيجة لا اعتداد بها لأن مدار صحة القياس على اطراد إنتاجه في جميع المواد وقد تخلف الإنتاج في هذه المادة مع كون كبرى القياس طبيعية. اهـ.

(2) قوله (أما الشرطية المتصلة) قال العلامة الشيخ عبد الكريم المدرس: واعلم أن شرطية الشرطية كانت في الأصل كلامين وبعد دخول أداة الشرط صار المجموع كلاماً واحداً وقضية واحدة من شرط وجزاء.

اتفاقية، لأنه إن كان صدقُ التالي فيها على تقدير وقوع<sup>(1)</sup> صدق المُقدَّم لعلاقة بينهما<sup>(2)</sup>، تُوجِبُ ذلك، فالقضية متصلة لزومية، والمراد<sup>(3)</sup> بالعلاقة ههنا شيءٌ بسببه يستلزم المُقدَّم التالي كالعلية، والمعلولية، والتضاييف.

أما العلية: فكقولنا إن كانت الشمس طالعةً فالنهارُ موجودٌ، فإنَّ طلوعَ الشمسِ علَّةٌ لوجودِ النهار، وأما المعلولية<sup>(4)</sup>: فكقولنا كُلُّما كان النَّهارُ موجوداً فالشمسُ طالعةً، فإنَّ وجودَ النهارِ معلولٌ لطلوعِ الشمسِ، وأما التضاييف<sup>(5)</sup>:

(1) قوله (على تقدير وقوع ...) زاد لفظ تقدير إشارة إلى أنه لا يشترط تحقق المقدم بالفعل بل يكفي فرض تحققه كما في قولنا إن كان زيدٌ حماراً فهو ناهقٌ فإن هذه قضية صادقةٌ فإن المقصود من الشرطية إثبات اللزوم في الموجبة أو رفعه في السالبة وصدقها بمطابقة ذلك الواقع وكذبها بعدمها ولا عبرة فيها بصدق الطرفين أو كذبهما هذا هو مذهب المناطقة. قاله العلامة العطار.

(2) قوله (لعلاقة) وهي ملاحظة دائماً لا يصح ذكرها، وهي تستعمل بالفتح في المعاني وبالكسر في الأعيان كما نبه عليه المحقق العصام في شرح الاستعارة.

(3) قوله (والمراد) إشارة إلى أن التعريف المذكور تعريفٌ للعلاقة الواقعة بين المُقدَّم والتالي لا لمطلق العلاقة فإن مطلق العلاقة ما بسببه يستلزم شيء شيئاً سواءً كانا مقدماً وتالياً أو غيرهما. قاله المحشي رحمه الله تعالى.

(4) قوله (أما المعلولية) أي عليّة التالي للمقدم.

(5) قوله (وأما التضاييف) حقيقته أن يكون الأمران بحيث يكون تعقُّلُ كلٍّ منهما بالقياس إلى تعقُّل الآخر.

فكقولنا إن كان زيداً أباً لبكرٍ فبكرٌ ابنُهُ، وإن كان صدقُ التالي في المتصلة على تقدير وقوع صدق المقدم، لا لعلاقة<sup>(1)</sup> مذكورة، بل على سبيل الاتفاق، فالقضية مُتَّصِلَةٌ اتِّفَاقِيَّةٌ<sup>(2)</sup> كقولنا إن كان الإنسان ناطقاً<sup>(3)</sup> فالحمارُ ناهقٌ، فإنه لا علاقة بين ناطقية الإنسان، وناهقية الحمار، حتَّى يُجَوِّزَ العقلُ إستلزام ناطقية الإنسان ناهقية الحمار بها، بل توافق الطرفان على سبيل الصدق بينهما ههنا، وأمَّا الشرطيةُ المنفصلةُ فتتقسم على ثلاثة أقسام: حقيقية، ومانعة الجمع، ومانعة الخلو، لأنه إن حُكِمَ فيها بالتنافي بين جزئيهما في الصدق والكذب معاً، فالقضية منفصلةٌ حقيقيةٌ<sup>(4)</sup> كقولنا العددُ

(1) قوله (لا لعلاقة) بل لمحض التصادق والتقارن في الواقع.

(2) قوله (فالقضية متصلة) قيل: الاتفاقية مثل اللزومية في كونها مشتملة على علاقة، وإن اجتماع التالي مع المقدم في الوجود أمرٌ ممكن فلا بد له من علة موجبة وأجاب صاحب المغني بقوله: نعم لكن العلاقة لما لم يحصل الشعور بها في الاتفاقية حكم بعدم العلاقة حتى لو لاحظ العقلُ المُقَدِّمَ والتالي فيها جَوَّزَ الانفكاكَ بينهما بخلاف اللزومية فإن العلاقة فيها مشعورٌ بها ولهذا إذا لاحظ العقلُ المقدم والتالي فيها حكم بامتناع الانفكاك بينهما. اهـ.

(3) قوله (إن كان الإنسان ناطقاً...) فإن كون الإنسان ناطقاً والحمار ناهقاً مبنًى على إرادة الله تقارنهما بدون عليّة بينهما، وكون الإنسان ناطقاً والحمار ناهقاً لا يتقارنان اتفاقاً.

(4) قوله (حقيقية) وضابطها أن تتركب من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه، والحقيقية هي التي حُكِمَ فيها بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الصدق والكذب معاً قال المحشي نفعنا الله به في وجه تسميتها بالحقيقية: أي المنسوبة إلى

إما زوج أو فرد<sup>(1)</sup>، فإنه حُكِمَ في هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد على عددٍ واحدٍ وبامتناع ارتفاعهما عنه، وإنما سُمِّيت حقيقةً لأن التَّنَافِي بين جُزئيهما أَشَدُّ من التَّنَافِي بين جُزئين في القسمين الآخرين لأنه يُوجَدُ التَّنَافِي بين جزئيهما في الصِّدْق والكُذْب معاً، وهذا ليس إلا حقيقة الانفصال<sup>(2)</sup>، وإن حُكِمَ في القضية بالتَّنَافِي بين جُزئيهما في الصِّدْق فقط،

=

الحقيقة أي الحري والجدير أو بمعنى الكامل في الانفصال لأن التَّنَافِي بين أجزائها كاملٌ بالنسبة إلى أختيها فالياء على الأول للنسبة، وعلى الثاني للمبالغة والتاء في الصورتين للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وقيل: لتأنيث موصوفها الذي هو المنفصلة.

(1) قوله (كقولنا العدد إما زوج ...) فإنه حكم فيه بأن هذا العدد زوجٌ وهذا العدد فردٌ لا يصدقان ولا يكذبان معاً بل إن صدق أحدهما كذب الآخر لا محالة وهذا معنى التَّنَافِي في الصِّدْق والكُذْب معاً، وهذا مثال الموجبة. وأما السالبة فكقولنا: ليس هذا الإنسان كاتباً أو تركياً، فحكم فيه بنفي التَّنَافِي بين هذا الإنسان كاتب، وهذا الإنسان تركي في الصِّدْق والكُذْب جميعاً، فالسالبة الحقيقية أعم من الموجبة الحقيقية لأن طرفيها قد يصدقان وقد يكذبان، وقد يصدق أحدهما ويكذب الآخر بخلاف الموجبة، وأعم أيضاً من مانعة الجمع والخلو سالتين أو موجبتين لما ذكر. قال العلامة الكليني.

(2) قوله (وهذا ليس إلا حقيقة الانفصال) لأن الانفصال في الحقيقة هو أن لا يجتمع شيان ولا يرتفعان.

فالقضية منفصلة مانعة الجمع<sup>(١)</sup> كقولنا هذا الشيء إما شجر أو حجر<sup>(٢)</sup>، فإنه حُكِمَ في هذه القضية بالتنافي بين الشجر والحجر في الصدق فقط، لا في الكذب لجواز أن يكون الشيء الواحد لا شجراً ولا حجراً، وإنما سُمِّيَتْ هذه مانعة الجمع<sup>(٣)</sup>، لاشتمالها على منع الجمع بين جزئها في الصدق، وإن حُكِمَ في القضية بالتنافي بين جزئها في الكذب فقط أي، لا في الصدق، فالقضية مانعة الخلو<sup>(٤)</sup> كقولنا زيدٌ إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق<sup>(٥)</sup>، فإنه حُكِمَ في هذه القضية بالتنافي بين أن لا يكون في البحر وأن يغرق، لا بين أن يكون في البحر وأن لا يغرق، لجواز أن يكون

(١) قوله (مانعة الجمع) وضابطها أن تتركب من الشيء والأخص من نقيضه، وهي التي حكم فيها بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الصدق فقط.

(٢) قوله (هذا الشيء إما شجر...) هذا في الموجبة أما في السالبة فكقولنا ليس إما أن يكون الشيء لا شجراً ولا حجراً.

(٣) قوله (وإنما سميت هذه مانعة الجمع) لأن طرفيها لا يجتمعان معاً.

(٤) قوله (فالقضية مانعة الخلو) وضابطها أن تتركب من الشيء والأعم من نقيضه، وهي التي حكم فيها بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الكذب فقط.

(٥) قوله (زيدٌ إما أن يكون في البحر...) قال شيخ الإسلام: إذ يستحيل كونه في غير البحر ويغرق فلا يرتفعان ويجوز اجتماعهما على الصدق بأن يكون في البحر ولا يغرق هذا في الموجبة، وأما في السالبة فكقولنا: ليس البتة إما أن لا يكون زيدٌ في البحر وإما أن يغرق.



في البحر وأن لا يغرق، وإنما سُمِّيت هذه القضية مانعة الخلو<sup>(١)</sup>، لاشتمالها على منع الخلو بين جزئيهما في الكذب.

قال: (وقد تكون المنفصلات<sup>(٢)</sup> ذات أجزاء كقولنا: العدد إما زائد أو ناقص أو مساوٍ). أقول: المنفصلات المذكورة يتركَّب كل واحدة منها من جزئين غالباً كما مرَّ، وقد تتركَّب من أكثر من جزئين، أمَّا المنفصلة الحقيقية فكقولنا العدد<sup>(٣)</sup> إما زائد أو ناقص أو مساوٍ، فإنه حُكِمَ فيها بأن

(1) قوله (وإنما سميت مانعة الخلو) لأن طرفيها لا يرتفعان إذ الواقع لا يخلو عن أحدهما.

(2) قوله (وقد تكون المنفصلات) تتركب المنفصلات من أكثر من جزئين أمرٌ ظاهريٌّ كالمثال المذكور بل قد لا تنهاى أجزاؤها كقولنا: هذا العدد إما ثلاثة أو أربعة أو خمسة وهلم جراً، وأما عند التحقيق فالمنفصلة مطلقاً لا تتركب إلا من جزئين لأنها تتحقق بانفصال واحد والنسبة الواحدة لا تكون إلا بين شيئين.

(3) قوله (فكقولنا العدد...) قال العلامة الكليني في شرح الأصل: المراد من زيادة العدد ونقصانه ومساواته كون ما اجتمع من كسوره زائد أو ناقصاً عنه أو مساوياً له، والكسور تسعة العشر والتسع والثلث والسبع والسدس والخمسة والرابع والثلث والنصف، فالعدد الزائد كائني عشرة فإن له نصفاً هو الستة، وثلثاً هو الأربعة، وربعاً هو الثلاثة، وسدساً هو الاثنان، فإذا اجتمعت يصير خمسة عشر فيكون زائداً، والناقص كالأربعة فإن له نصفاً هو الاثنان، وربعاً هو الواحد، فإذا اجتمع يصير ثلاثة فيكون ناقصاً، والمساوي كالستة فإن له نصفاً هو الثلاثة، وثلثاً هو الاثنان، وسدساً هو الواحد والمجموع ستة فيكون مساوياً.

هذا الجميع لا يجتمع على عددٍ واحدٍ، ولا يخلو العدد عن واحدٍ منها، وفيه نظر<sup>(1)</sup>: لأنَّ عينَ أحدِ أجزاء الحقيقة يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع، وبالعكس لامتناع الخلو، فلو تركبت الحقيقة من ثلاثة أجزاء فصاعداً يلزم جواز الجمع والخلو، وهذا خُلِفَ، لأنه في المثال المذكور وهو قولنا: العدد إما زائد أو ناقص أو مُساوٍ، يلزم أن يستلزم كونه زائداً كونه غير ناقص، ويستلزم كونه غير ناقص كونه مُساوياً، وينتج من هذا أن يستلزم كونه زائداً كونه مُساوياً، وقد كان بينهما منع الجمع لكون المنفصلة حقيقة، هذا خُلِفَ، وأيضاً يلزم أن يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصاً، ويستلزم كونه ناقصاً كونه غير مُساوٍ، فينتج من هذا أن يستلزم كونه غير زائد كونه غير مُساوٍ، وقد كان بينهما منع الخلو أيضاً لكون المنفصلة حقيقة، هذا خُلِفَ، بل الحق أن الحقيقة قد تتركب من حمليّة ومنفصلة كقولنا العدد إما أن يكون مُساوياً لذلك العدد، أو زائداً عليه، أو ناقصاً عنه، والجزء الثاني أعنى قوله: أو زائدٌ عليه أو ناقصاً عنه منفصلة، والجزء الأول حمليّة، وأصله: هذا العدد إما أن يكون مُساوياً لذلك العدد، أو غير مُساوٍ له، لكن إذا لم يكن مُساوياً له كان زائداً عليه، أو

---

(1) قوله (وفيه نظر) قال مولانا أحمد الشيرازي في حاشيته على فناري: إنه يمكن أن يكون المعنى من قولنا العدد إما زائد أو ناقص أو مساوٍ مثلاً أن مجموعها لا يجتمع في العدد ولا يخلو العدد عن كلٍّ منها أعمّ من أن يكون بين كل جزئين انفصالاً أو لا، لأن كل جزئين منها لا يجتمعان ولا يرتفعان وإن كان ذلك محتملاً وهذا المعنى انفصالاً واحد قد وجد بين المجموع.

ناقصاً عنه، فلمّا كانت هذه المنفصلة في قوّة تلك الحملية أُقيمت مقامها، فيُظنُّ أنّها مركّبة من ثلاثة أجزاء، ولكنّها بالحقيقة مركّبة من الحملية والمنفصلة كما عرفت، فلا تتركّب الحقيقية إلا من جزئين، وكذا مانعة الخلو، بخلاف مانعة الجمع، فإنّها قد تتركّب من ثلاثة أجزاء فصاعداً، ولبيانها طول لا يليق بهذا المختصر، فليُطلب في المطوّلات.

قال: (التناقض: هو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة، والأخرى كاذبة كقولنا: زيد كاتب، وزيد ليس بكاتب).

أقول: من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التناقض<sup>(1)</sup>:

وهو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة، والأخرى كاذبة كقولنا: زيد كاتب، وزيد ليس بكاتب، فإنّ هاتين القضيتين اختلفتا بالإيجاب والسلب اختلافاً يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة، والأخرى كاذبة على حسب الواقع.

وقوله اختلاف: جنس شامل للاختلاف الواقع بين قضيتين ومفردين، ومفرد وقضية، وقوله قضيتين: يُخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين،

(1) قوله (التناقض) لغة: الإزالة، والمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهر؛ إذ فيه إزالة أيضاً.

وقوله بالإيجاب والسلب<sup>(1)</sup>: يُخرجُ الاختلافَ الواقعَ بالاتصال والانفصال، والاختلافَ بالكليّة والجزئية، والاختلافَ بالحصر والإهمال، والاختلافَ بالعدول والتّحصيل وغير ذلك، وقوله بحيثُ يقتضي الخ: يُخرجُ الاختلافَ بالإيجاب والسلب، لكنْ لا بحيثُ يقتضي صدقُ أحدهما كذبُ الأخرى نحو: زيدٌ ساكنٌ، وزيدٌ ليس بمُتحرّكٍ، لأنهما صادقتان، وقوله لذاته<sup>(2)</sup>: يُخرجُ الاختلافَ بالإيجاب والسلب بحيثُ يقتضي صدقُ أحدهما كذبُ الأخرى، لكنْ لا لذات ذلك الاختلاف نحو: زيدٌ إنسانٌ، وزيدٌ ليس بناطقٍ، فإن الاختلافَ بين هاتين القضيتين إنّما يقتضي أن يكونَ أحدهما صادقاً، والأخرى كاذبةً، لكنْ لا لذاته بل

(1) قوله (بالإيجاب والسلب) قال العلامة الكليني: يخرج الاختلاف بالحمل والشرط والعدول والتّحصيل وغيرها. ثم قال: والحق التحقيق بالقبول أن هذا القيد أعني بالإيجاب والسلب ليس للاحتراز بل لتحقيق مفهوم التناقض، لأن اختلاف القضيتين لا يكون إلا بالإيجاب والسلب على ما حققه السيد العلامة.

(2) قوله (لذاته) يخرج الاختلاف بالإيجاب والسلب لكن ليس راجعاً إلى ذات الاختلاف بل قد يكون بالواسطة أو بخصوص المادة كقولنا: زيدٌ إنسانٌ وزيدٌ ليس بناطقٍ، فإنهما وإن اختلفا بالإيجاب والسلب اختلافاً يقتضي أن تكون أحدهما صادقة والأخرى كاذبة إلا أن هذا الاقتضاء ليس لذات الاختلاف بل بواسطة زيدٌ ليس بناطقٍ فإن الناطق والإنسان متساويان في ما يصدقان عليه من الأفراد، وكقولنا: كل فرس حيوان ولا شيء من الفرس بحيوان. فهذا الاختلاف ليس لذاته وصورته بل بخصوص مادته وهو كون المحمول أعم من الموضوع وهو يقتضي التناقض.

بواسطة أن قولنا: زيد ليس بناطِق في قُوَّة قولنا: زيد ليس بإنسان، أو لأن قولنا: زيد إنسان في قُوَّة قولنا: زيد ناطق، فيكون ذلك بواسطة لا لذاته.

قال: (ولا يتحقق ذلك في المخصوصتين إلا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل والجُزء والكل والشرط، ونقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان، ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية كقولنا: لا شيء من الإنسان بحيوان، وبعض الإنسان حيوان).

أقول: القضيتان اللتان بينهما يقع التناقض لا يخلو من أن تكونا مخصصتين أو محصورتين أو مهملتين، فإن كانتا مخصصتين فلا يتحقق التناقض بينهما إلا بعد اتفاقهما في ثمانى وحدات: الأولى<sup>(1)</sup>: وحدة الموضوع، لأنهما لو اختلفتا في هذه الوحدة لم تتناقضا نحو: زيد قائم، وعمرؤ ليس بقائم، والثانية: وحدة المحمول، إذ لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو: زيد كاتب، وزيد ليس بشاعر، والثالثة: وحدة الزمان، إذ لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد قائم ليلاً، وزيد ليس بقائم نهاراً، والرابعة: وحدة المكان، لأنهما عند اختلافهما فيها لم تتناقضا نحو: زيد قائم في الدار، وزيد ليس بقائم في السوق، والخامسة: وحدة الإضافة،

(1) قوله (في ثمانى وحدات) هذا قول القدماء وقد ذكروها على سبيل التمثيل لا الحصر.

لأنهما لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو: زيدٌ أبيضٌ وعمرو، وزيدٌ ليس بأبيضٍ  
 لبكر، والسادسة: وحدةُ القُوَّة والفعل، لأنهما لو اختلفتا فيها بأن تكون  
 البَسْبَسَةُ في إحداهما بالقُوَّة، وفي الأخرى بالفعل، لم تتناقضا نحو: الخمرُ  
 في الدَّنِّ مُسَكَّرٌ أي بالقُوَّة<sup>(١)</sup>، والخمرُ في الدَّنِّ ليس بمُسَكَّرٍ أي بالفعل،  
 والسابعة: وحدةُ الكلِّ والجزء، لأنهما لو اختلفتا في الكلِّ والجزء لم  
 يتحقَّق التَّنَاقُضُ نحو: الزنجيُّ أسودٌ أي بعضُهُ، والزنجي ليس بأسودٍ أي  
 كُلُّهُ، والثامنة: وحدةُ الشرط، لعدم تحقُّق التَّنَاقُضِ بينَ القضيَّتين عند  
 اختلاف الشرط كقولنا: الجسمُ مُفَرَّقٌ للبصر<sup>(٢)</sup> أي بشرط كونه أبيض،  
 والجسم ليس بمُفَرَّقٍ للبصر أي بشرط كونه أسود، وإذا عرفت هذا  
 فنقول: إنَّ القضيَّتين إذا كانت إحداهما موجبةً كليةً ينبغي أن تكونَ  
 الأخرى سالبةً جزئيةً، وإذا كانت سالبةً كليةً ينبغي أن تكونَ الأخرى  
 موجبةً جزئيةً، فنقيضُ الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية كقولنا: كلُّ  
 الزنجي أسود بلا احتياج لما تكلفوه.

(١) قوله (أي بالقوة) قال العلامة عبد الحكيم السيالكوتي: أراد بالقوة عدم الحصول  
 في زمان الحال مع إمكانه له وبالفعل الحصول في الحال.

(٢) قوله (مفروق للبصر) أي مضعف بشرط لمعانه وضياؤه فيخرج نحو الجسم ليس  
 مفروقاً للبصر أي بشرط سواده، واعتراض على تمثيل الشارح بهذا ونحوه بأن  
 القضيتين المهملتين لا تناقض بينهما في الجزئيتين لصحة صدقهما وإن انتفت  
 الوحدات الثمان وأجيب بأن المراد مادة المثال مع مراعاة شرط الاختلاف في  
 الكم. اهـ، قال العلامة العطار: وهو جواب نفيس يجاب به عن النظائر ومنها  
 الزنجي أسود بلا احتياج لما تكلفوه.

إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان، ونقيض السالبة الكلية<sup>(1)</sup> إنما هي الموجبة الجزئية كقولنا: لا شيء من الإنسان حيوان، وبعض الإنسان حيوان، وبقيّة هذا وكيفيته سيأتي في المحصورات، والحق أن إيراد المُصنّف رحمه الله تعالى هذا أي قوله ونقيض الموجبة الكلية الخ ههنا: ليس في موضعه، وإنما موضعه بعد تحقيق المحصورات.

قال: (المحصورتان: لا يتحقّق التناقض بينهما إلا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية، لأنّ الكليتين قد تكذبان كقولنا: كل إنسان كاتب، ولا شيء من الإنسان بكاتب، والجزئيتين قد تصدقان كقولنا: بعض الإنسان كاتب، وبعض الإنسان ليس بكاتب).

أقول: إن كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين لا يتحقّق التناقض بينهما إلا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية، بأن تكون إحداها كلية، والأخرى جزئية، وهذا إنما يكون بعد اتّفاقيهما في الوحدات المذكورة، ولو قيل بعد قوله في الكلية والجزئية قوله: أيضاً، لكان أولى، ليكون إشارة إليه أعني بعد اتّفاقيهما في الوحدة المذكورة، وإنما قلنا: إنّه لم

---

(1) قوله (ونقيض السالبة الكلية) فإن قلت: بعد الاختلاف في الكم لا يتحد الموضوع فكيف يتحقق التناقض؟ قلنا: المراد باتحاد الموضوع في هذا الباب إنما هو الاتحاد الذكري أي "في الذكر"، لا يقال ليس بمتحد فيه أيضاً لأننا نقول الموضوع هو المضاف إليه ولفظ كل ليس من الموضوع بل أداة سور عندهم. كذا استفيد.

يتحقّق التناقض في المحصورتين إلا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية، لأنّ الكلّيتين قد تكذبان<sup>(1)</sup> نحو: كلّ إنسان كاتب، ولا شيء من الإنسان بكاتب، والجزئيتين<sup>(2)</sup> قد تصدقان كقولنا: بعض الإنسان كاتب، وبعض الإنسان ليس بكاتب، فنقيض الكلّية الجزئية، لا الكلية، وبالعكس أعني نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية، وإن كانت القضيتان مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين، لأنّ المهملات من المحصورات في الحقيقة من حيث إنّها في قوّة الجزئية.

قال: (العكس: هو أن يُصيّر الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعاً مع بقاء السلب والإيجاب، والتّصديق والتّكذيب بحاله).

أقول: من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة العكس<sup>(3)</sup>، وهو عبارة عن أن يُصيّر<sup>(4)</sup> الموضوع<sup>(5)</sup> في القضية محمولاً، والمحمول

(1) قوله (لأن الكلّيتين قد تكذبان ...) في مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول.

(2) قوله (والجزئيتين) في مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول أيضاً.

(3) قوله (العكس) أي المستوي.

(4) قوله (أن يُصيّر) بالتشديد يطلق على معنيين أحدهما القضية الحاصلة من التبدّل المذكور ههنا وثانيهما نفس التبدّل وهو المعنى المصدري أي جعل الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً، قال صاحب المغني: فلو لم يشدد لصار له معنى ثالث وهو التبدّل أعني صيرورة الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً. اهـ، وليس هذا من معاني العكس.

(5) قوله (الموضوع) أي في الذكر والعنوان إذ العكس لا يصيّر ذات الموضوع محمولاً ومفهوم المحمول موضوعاً كما هو معلوم، وإرادة الموضوع الذكري ههنا إنما هو في عكس الكليات، وأما في الشرطيات فلا حاجة إليه.



موضوعاً مع بقاء الكيف أي الإيجاب والسلب<sup>(1)</sup> أي: إن كان الأصل موجباً كان العكس موجباً، وإن كان سالباً كان العكس أيضاً كذلك، ومع بقاء الصدق والكذب<sup>(2)</sup> أي: إن كان الأصل صادقاً بأي وجه كان العكس أيضاً كذلك، وإن كان كاذباً كان العكس أيضاً كذلك، كما إذا أردنا أن نعكس قولنا: كل إنسان حيوان، جعلنا الجزء الأول ثانياً، والثاني أولاً، وقلنا: بعض الحيوان إنسان، وإذا أردنا أن نعكس قولنا: لا شيء من الحجر بإنسان، قلنا: لا شيء من الإنسان بحجر، ولو قال المُصنِّف: العكس هو جعل الجزء الأول من القضية ثانياً، والجزء الثاني أولاً، لكان أصوب، لأن ما هو الموضوع لا يصير محمولاً، وما هو المحمول لا

(1) قوله (مع بقاء الكيف أي الإيجاب والسلب) قال العلامة الكليني: الظاهر بحالهما فإن كان الأصل موجباً كان العكس كذلك، وإن كان سالباً كان العكس أيضاً كذلك، وذلك لأن العكس من لوازم الأصل، والموجب قد يتخلف عن السالب وبالعكس فإن قولنا: كل إنسان ناطق لا يصدق عكسه سالباً وهو بعض الناطق ليس بإنسان، وكذا قولنا: لا شيء من الإنسان بفرس لا يصدق عكسه موجباً وهو بعض الفرس إنسان، فاللازم المنضبط هو الموافق في الكيف، فاشتراط بقاؤه. اهـ.

(2) قوله (ومع بقاء الصدق والكذب) وبعضهم عبر بالصدق فقط وهو الصواب قال شيخ الإسلام في شرح الأصل: لأن العكس لازم للقضية ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فإن قولنا كل حيوان إنسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الإنسان حيوان بخلاف صدق الملزوم يستحيل معه كذب اللازم.

يصيرُ موضوعاً أصلاً، ولئن سلّمنا ذلك، لكن يخرجُ عن التعريف عكس الشرطيات وإنما اعتُبر بقاء السلب والإيجاب، لأنّهم تتبّعوا القضايا فلم يجدوها في الأكثر بعد الجعل المذكور صادقة لازمة للأصل إلا موافقة لها في السلب والإيجاب، وإنما اعتبر بقاء الصّدق<sup>١</sup>، لأنّ العكس لازم للقضية، فلو فرض صدقهما بدون صدق العكس لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم، وصدق الملزوم بدون صدق اللازم مستحيل، ولم يُعتَبَر بقاء الكذب، لأنه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم، فإن قولنا كل حيوان إنسان: كاذب مع صدق عكسه وهو قولنا: بعض الإنسان حيوان، فعلى هذا قول المُصنّف: والتكذيب، لا يكون إلا خطأ فاحشاً.

قال: (الموجبة الكلية لا تنعكس كلية إذ تصدق كل إنسان حيوان، ولا يصدق كل حيوان إنسان، بل تنعكس جزئية، لأننا إذا قلنا: كل إنسان حيوان، يصدق قولنا: بعض الحيوان إنسان، فإننا نجد الموضوع شيئاً موصوفاً بالإنسان والحيوان فيكون بعض الحيوان إنساناً). أقول: القضية التي تكون موجبة كلية لا يلزم أن تنعكس كلية، بل يلزم أن تنعكس جزئية، أمّا عدم انعكاسها كلية فلئلا ينتقض بمادة يكون

---

(١) قوله (وإنما اعتبر بقاء الصّدق) قال العلامة السعد في شرح الشمسية: المراد ببقاء الصّدق أن الأصل لو كان صادقاً كان العكس صادقاً وذلك لأنه يمتنع صدق الملزوم مع كذب اللازم. اهـ.

المحمول فيها أعمّ من الموضوع، وعند الانعكاس يلزم صدق الأخص على كلّ أفراد الأعم، وهو مُحال<sup>(1)</sup>، مثلاً: يصدق قولنا كلّ إنسان حيوان، ولا يصدق قولنا كلّ حيوان إنسان، وإلا يلزم أن يصدق الإنسان الذي هو الأخص على كلّ من الحيوان الذي هو الأعم وهو مُحال، وأمّا انعكاسها جزئية فلأنّا إذا قلنا: كلّ إنسان حيوان، نجد شيئاً موصوفاً بالإنسان والحيوان، وهو ذات الإنسان، فيكون بعض الحيوان إنساناً، هذا ما ذكره المُصنّف في تعليل انعكاسها جزئية، والأولى أن يُقال فيه: إذا صدق كلّ إنسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان إنسان، وإلا يصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بإنسان، فيلزم المُنافاة بين الحيوان والإنسان، فيصدق لا شيء من الإنسان بحيوان، وقد كان الأصل كلّ إنسان حيوان، هذا خَلْف، أو يُضمّ ذلك النقيض إلى الأصل لينتج سلب الشيء عن نفسه، وهو مُحال، هكذا كلّ إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بإنسان، ينتج من الشّكل الأول: لا شيء من الإنسان بإنسان وهو مُحال.

قال: (المُوجبة الجزئية تنعكس جزئية بهذه الحُجّة أيضاً).

أقول: القضية المُوجبة الجزئية أيضاً تنعكس مُوجبة جزئية، كما أنّ القضية المُوجبة الكلّية تنعكس إليها، والحُجّة ههنا كالحُجّة التي ذكرناها

---

(1) قوله (وهو مُحال) لأنه لو صدق الأخص على جميع أفراد الأعم وقد كان الأعم صادقاً على جميع أفرادها يلزم أن يكون الأعم والأخص متساويين وهذا خَلْف. اهـ، قاله المحشي.

فيها، فإنه إذا صدق بعض الحيوان إنساناً يلزم أن يصدق بعض الإنسان حيواناً لأننا نجد ههنا شيئاً موصوفاً بالحيوان والإنسان فيكون بعض الحيوان إنساناً، أو نقول على تقدير صدق قولنا: بعض الحيوان إنساناً يلزم أن يصدق بعض الإنسان حيواناً، وإلا لصدق نقيضه: وهو لا شيء من الإنسان بحيوان، ويلزمه عكسه، وهو لا شيء من الحيوان بإنسان، وقد كان الأصل بعض الحيوان إنساناً، هذا خُلِفَ، أو نضم هذا اللازم إلى الأصل حتى يلزم سلب الشيء عن نفسه كما مر.

قال: (والسالبة الكلية تنعكس كلية، وذلك بين بنفسه، فإنه إذا صدق لا شيء من الإنسان بحجر يصدق لا شيء من الحجر بإنسان).

أقول: السالبة الكلية يلزم أن تنعكس سالبة كلية، وذلك أي انعكاسها إلى السالبة الكلية بين بنفسه، لأنه إذا صدق لا شيء من الحجر بإنسان يلزم أن يصدق لا شيء من الإنسان بحجر، وإلا لصدق نقيضه: وهو بعض الإنسان حجر، وتنعكس إلى قولنا: بعض الحجر إنسان، وقد كان الأصل لا شيء من الحجر بإنسان، هذا خُلِفَ، أو نضمه أعني النقيض، وهو بعض الإنسان حجر إلى الأصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الإنسان حجر، ولا شيء من الحجر بإنسان ينتج من الشكل الأول بعض الإنسان: ليس بإنسان، وهو مُستحيل، لصدق قولنا: كل ما هو إنسان فهو إنسان بالضرورة، وكل ما هو حجر فهو حجر دائماً.

قال: (والسَّالِبَةُ الجزئية لا عكس لها لزوماً<sup>(1)</sup>، لأنه يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان، ولا يصدق عكسه).

أقول: السالبة الجزئية لا يلزم أن تنعكس لزوماً كلياً وإلا انتقض بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول، فيصدق سلب الأخص عن بعض الأعم، ولا يصدق سلب الأعم عن بعض الأخص، لأن كل أخص يستلزم الأعم، فإن قولنا: مثل بعض الحيوان ليس بإنسان كالفرس وغيره يصدق، ولا يصدق عكسه، وهو بعض الإنسان ليس بحيوان، لصدق نقيضه، وهو كل إنسان حيوان بالضرورة، وإلا يوجد الكل بدون الجزء، وهو مُحال.

وإنما قيد بقوله لزوماً كلياً، لأنه قد يصدق العكس في بعض المواد، مثلاً يصدق بعض الإنسان ليس بحجر، ويصدق عكسه أيضاً وهو بعض الحجر ليس بإنسان.

قال: (القياس: هو قول مؤلف من أقوال متى سلّمْتَ لزم عنها لذاتها قول آخر).

---

(1) قوله (لا عكس لها لزوماً) الظاهر أن لزوماً بيان للواقع لا للتأكيد وإلا فلا حاجة إليه كما لا يخفى، لأنه لو انعكس لزم صدق العكس في مادة يصدق فيها الأصل واللازم منتفٍ لأنه يصدق بعض الحيوان... كذا استفيد.

أقول: المَطْلَبُ الأعلى<sup>(١)</sup>، والمَقْصِدُ الأقصى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة:

القياس<sup>(٢)</sup>، ورسموه: بأنه قول<sup>(٣)</sup> مؤلف<sup>(٤)</sup> من أقوال<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله (المطلب الأعلى) قال المحقق الدواني: حاصله أن المقصود من العلوم التصديقات بمسائلها، ولما كان التصديق لا بد له من التصور احتيج إلى التصور أيضاً لكن البحث عنه إنما هو لكونه مبدأ له لا من حيث أنه مقصود بالذات، فالمقصود بالذات ليس إلا التصديق، والمنطقي لا يبحث عن التصديقات أيضاً إلا من حيث الإيصال، وموصل التصديق المجهول القياس والاستقراء والتمثيل، لكن العمدة منها القياس فكان القياس أعلى المطالب وأقصى المآرب. اهـ، قاله المحشي.

(٢) قوله (القياس) لغة: تقديرُ شيء على مثال شيء آخر كتقدير القماش على الآلة الحسية التي هي مثال للذراع الكلي.

(٣) قوله (قول) معقول أو ملفوظ فهو حقيقة في الأول ومجاز في الثاني قال السيالكوتي: الحق أن إطلاق الدليل على الملفوظ مجاز باعتبار دلالة على ما هو الدليل في الحقيقة أعني المعقول. اهـ

(٤) قوله (مؤلف) إنما ذكره ليتعلق به قوله "من أقوال" فلا حاجة إلى ما قد قيل إن ذكر أحدهما يغني عن الآخر في اصطلاحهم، قال الكليني: يخرج القضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها. اهـ

(٥) قوله (من أقوال) خرج به القول الواحد لأنه لا يسمى قياساً.

متى سُلِّمَتْ<sup>(1)</sup> لَزِمَ<sup>(2)</sup> عنها أي عن تلك الأقوال لذاتها<sup>(3)</sup> قول آخر<sup>(4)</sup>،  
كقولنا: العالم مُتَغَيَّرٌ، وكلُّ متغير حادثٌ، فإنه مرَكَّبٌ من قولين إذا سُلِّمَتْما

(1) قوله (متى سلمت) فيه إشارة إلى أن مقدمات القياس لا يجب أن تكون مسلمة ومقبولة في الواقع فيدخل فيه ما هو صادق المقدمات وما هو كاذبها، فقوله "متى سلمت" للشمول لا للإخراج. قاله الكلبي.

(2) قوله (لزم) المراد باللزوم ما هو بطريق الاكتساب، خرج به الاستقراء غير التام والتمثيل فإنهما لا يستلزمان قولاً آخر هذا إن أريد بلزوم القول لزوم العلم بمعنى الجزم، وأما إذا أريد به لزوم العلم أعم من الجزم والظن فلا يخرجان بهذا القيد فافهم. كذا استفيد.

(3) قوله (لذاتها) يخرج القياس الذي يلزم بعد تسليم مقدمات قولاً آخر لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية كما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول أحدهما موضوع الآخر كقولنا أ مساوٍ لب وب مساوٍ لج فيلزم من هذين القولين أن أ مساوٍ لج لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي أن كل مساوٍ للمساوي للشيء مساوٍ لذلك الشيء ويسمى قياس المساواة، ويخرج أيضاً ما يستلزم بواسطة مقدمة غريبة مثل: جزء الجواهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجواهر وأن ما ليس بجواهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجواهر فإنه يلزم منهما جزء الجواهر جواهر لكن بواسطة مقدمة غريبة هي عكس نقيض المقدمة الثانية وهي قولنا: كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجواهر فهو جواهر.

(4) قوله (قول آخر) أشار إلى أنه لا بد من مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين وذلك لأن النتيجة مطلوبة غير مفروضة التسليم بخلاف المقدمة لأنه لو لم تكن مغايرة لزم المصادرة وقيل: لأنه لو لم تعتبر المغايرة لزم أن يكون كل مقدمتين قياساً

لَزِمَ عَنْهُمَا لِدَاتِهَا الْعَالَمُ حَادِثٌ، وَالْمَرَادُ مِنَ الْقَوْلِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْقُولاً، أَوْ مَلْفُوظاً، وَالْمَرَادُ مِنَ الْأَقْوَالِ مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ لِيَتَنَاوَلَ الْقِيَاسُ الْمُؤَلَّفُ مِنَ الْقَوْلِينَ، وَالْقِيَاسُ الْمُؤَلَّفُ مِنْ أَقْوَالٍ فَوْقَ الْاِثْنَيْنِ، فَالْقَوْلُ الْوَاحِدُ لَا يُسَمَّى قِيَاساً وَإِنْ لَزِمَ عَنْهُ لِدَاتِهِ قَوْلٌ آخَرُ كَعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ وَعَكْسِ النَّقِیْضِ، وَقَوْلُهُ: مَتَى سُلِّمَتْ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ تِلْكَ الْأَقْوَالُ لَا يَلْزِمُ أَنْ تَكُونَ مُسَلَّمَةً فِي نَفْسِهَا، بَلْ يَلْزِمُ أَنْ تَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ سُلِّمَتْ لَزِمَ مِنْهَا لِدَاتِهَا قَوْلٌ آخَرُ، لِيَدْخُلَ فِي التَّعْرِيفِ الْقِيَاسُ الَّذِي مُقَدِّمَاتُهُ صَادِقَةٌ، وَالَّذِي مُقَدِّمَاتُهُ كَاذِبَةٌ كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ جَمَادٌ، وَكُلُّ جَمَادٍ حِمَارٌ، فَإِنَّ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ وَإِنْ كَذِبًا فِي نَفْسِهِمَا إِلَّا أَنَّهُمَا بِحَيْثُ لَوْ سُلِّمَتَا لَزِمَ عَنْهُمَا كُلُّ إِنْسَانٍ حِمَارٌ، وَقَوْلُهُ لَزِمَ عَنْهَا: احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْاِسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ، لِأَنَّهُمَا وَإِنْ سَلِمَ مُقَدِّمَاتُهُمَا، لَكِنْ لَا يَلْزِمُ عَنْهُمَا شَيْءٌ آخَرُ لِإِمْكَانِ التَّخَلُّفِ فِي مَدْلُولِيهِمَا عَنْهُمَا، وَقَوْلُهُ لِدَاتِهَا: يُحْتَرَزُ بِهِ عَنِ الْقِيَاسِ الَّذِي يَلْزِمُ عَنْهُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ قَوْلٌ آخَرُ لَا لِدَاتِهِ، بَلْ بِوَاسِطَةِ مُقَدِّمَةِ أَجْنِبِيَّةٍ كَمَا فِي قِيَاسِ الْمُسَاوَاةِ: وَهُوَ مَا يَتَرَكَّبُ مِنْ قَوْلَيْنِ بِحَيْثُ يَكُونُ مُتَعَلِّقٌ مَحْمُولٌ أَوَّلُهُمَا مَوْضُوعٌ الْآخَرُ كَقَوْلِنَا أَمْسَاوُ لَبٍ، وَبِ مَسَاوُ لَجٍ، فَإِنَّ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ يَسْتَلْزِمَانِ أَمْسَاوُ لَجٍ، لَكِنْ لَا لِدَاتِهِمَا، بَلْ بِوَاسِطَةِ مُقَدِّمَةِ أَجْنِبِيَّةٍ،

---

كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَجَرٍ جَمَادٌ، فَإِنَّهُمَا يَسْتَلْزِمَانِ أَحَدَهُمَا وَفِيهِ نَظَرٌ. كَذَا أَفَادَهُ الْكَلْبُوبِيُّ.



وهي أن كلَّ مُساوٍ لمساوي الشيء مُساوٍ لذلك الشيء، وإنَّما قال: من أقوال ولم يقل من مقدمات، لِئلا يلزَم الدور، لأنَّ المقدَّمة قد عرفوها: بأنها ما جُعِلَتْ جزء القياس، فأخِذَ القياسُ في تعريفها، ولو أُخِذَتْ هي أيضاً في تعريف القياس لزم الدور.

قال: (هو إمَّا اقترائي: مثلاً كلَّ جسمٍ مؤلف، وكلُّ مؤلفٍ مُحدَث، ينتج: كلَّ جسمٍ مُحدَث، وإمَّا استثنائي: كقولنا إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ لكنَّ الشمس طالعة، فالنهار موجودٌ لكن النهار ليس بموجود، فالشمس ليست بطالعة).

أقول: القياس ينقسم إلى قسمين: اقترائي<sup>(1)</sup>، واستثنائي، لأنه إذا لم يكن عينُ النتيجة، أو نقيضُها مذكوراً فيه بالفعل، فهو اقترائيٌّ كقولنا كلَّ جسمٍ مؤلفٍ وكلُّ مؤلفٍ مُحدَث، فكلَّ جسمٍ مُحدَث، وإن كان عينُ النتيجة أو نقيضُها مذكوراً فيه بالفعل، فهو استثنائيٌّ<sup>(2)</sup> كقولنا إن كانت

(1) قوله (اقترائي) وهو قسمان حملِّي وشرطيٌّ وموضوع النتيجة في القياس الحملِّي يسمى أصغر لكونه أقلَّ أفراداً في الأغلب ومحموله يسمى أكبر لكونه أكثرَ أفراداً غالباً والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة، والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى صغرى، والتي فيها الأكبر تسمى كبرى، والجزء الذي تكرر بينهما يسمى حداً أوسط، واقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضرباً، والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الأوسط عند الأصغر والأكبر تسمى شكلاً.

(2) قوله (فهو استثنائي) فإن قلت: أنتم قد قلتم بوجوب مغايرة النتيجة لكلِّ من مقدمات القياس، وبينه وبين كونها مذكورة في القياس منافاة. قلنا: معنى كونها

الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة، ينتج: فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود، فالشمس ليست بطالعة، وإنما سمي الأول اقترانياً لكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة، وإنما سمي الثاني استثنائياً، لاشتماله على أداة الاستثناء، وهو "لكن"، والمراد من كون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً بالفعل في القياس: هو أن تكون طرفاها أو طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب الذي في النتيجة.

قال: (والمكرر بين مقدمتي القياس فصاعداً يسمى حداً أوسطاً، وموضوع المطلوب يسمى حداً أصغراً، ومحمول المطلوب يسمى حداً أكبر، والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الضغرى، والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى).

أقول: اعلم أن المشترك المكرر بين مقدمة القياس فصاعداً يسمى حداً أوسطاً<sup>(١)</sup>، لتوسطه بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعاً، أو محمولاً، أو مقدماً، أو تالياً، وقد مرّ مثالهما آنفاً، وموضوع المطلوب يسمى حداً أصغراً، لأنه أخص في الأغلب، والأخص أقل أفراداً، فيكون

---

مذكورة فيه كونها مذكورة بأجزائها المادية وهيئتها التأليفية لا كون حقيقتها مذكورة فيه فلا منافاة.

(١) قوله (يسمى حداً أوسطاً) لأن الحد المكرر يتوسط بين الأصغر والأكثر ليتلاقيا فيتحقق العلم بالإنتاج فإن القياس إنما تنضبط قوانينه وتعرف أحكامه إذا اشتمل على حد مكرر بين طرفي المطلوب. قاله الكليني.

أصغر، ومحمول المطلوب يُسمى حدًّا أكبر، لأنَّه أعمُّ في الأغلب، والأعمُّ أكثرُ أفراداً، فيكونُ أكبر، والمُقدِّمةُ من مُقدِّمات القياس التي فيها الأصغرُ تُسمى الضُّغرى، لاشتغالها على الأصغر، فتكونُ ذات الأصغر<sup>(1)</sup>، وهذا ليس إلا معنى الضُّغرى، والمُقدِّمةُ التي فيها الأكبرُ تُسمى الكبرى لاشتغالها على الأكبر، فتكونُ ذات الأكبر، وهذا ليس إلا معنى الكبرى، واقتران الضُّغرى بالكبرى في الإيجاب والسلب والكلية والجزية يُسمى قرينةً وضرباً، ولم يذكر المُصنِّف هذا.

قال: (وهيئة التَّأليف من الضُّغرى والكبرى يُسمى شكلاً، والأشكالُ أربعة، لأنَّ الحدَّ الأوسطَ إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى، فهو الشَّكْلُ الأوَّل، وإن كان بالعكس، فهو الشَّكْلُ الرَّابِع، وإن كان موضوعاً فيهما، فهو الثالث، وإن كان محمولاً فيهما، فهو الثاني، فهذه الأشكالُ الأربعةُ مذكورةٌ في المنطق).

أقول: الهيئةُ الحاصلةُ من اقترانِ الضُّغرى والكبرى تُسمى شكلاً<sup>(2)</sup>، والأشكالُ أربعة، لأنَّ الحدَّ الأوسطَ إن كان محمولاً في الضُّغرى،

(1) قوله (فتكون ذات الأصغر...) إشارة إلى أن الصغرى ههنا ليست مؤنث أصغر صيغة اسم التفضيل حتى يرد عليه أن معنى التفضيل لا يستقيم ههنا بل هذه صيغة صفة بمعنى "ذي كذا" كلابن بمعنى ذي لبن وتامر بمعنى ذي تمر وليس هذا المعنى مختصاً بوزن الفاعل بل يعمه هو وفعيلاً صرح به الفاضل عصمت الله في حاشيته على شرح تشريح الأفلاك. اهـ، قاله المحشي.

(2) قوله (تسمى شكلاً) هذا تشبيه المعقول بالمحسوس.

وموضوعاً في الكبرى، فهو الشكل الأول كقولنا كل (ج) (ب)، وكل (ب) (أ)، فكل (ج) (أ)، وإن كان بالعكس أي إن كان موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى، فهو الشكل الرابع نحو: كل (ب) (ج)، وكل (أ) (ب)، فبعض (ج) (أ)، وإن كان الحد الأوسط موضوعاً فيهما أي في الصغرى والكبرى نحو: كل (ب) (ج)، وكل (أ) (ب)، فبعض (ج) (أ)، فهو الشكل الثالث، وإن كان محمولاً في الصغرى والكبرى نحو: كل (ج) (د)، ولا شيء من (ب) (د)، فلا شيء من (ج) (ب)، فهو الشكل الثاني، فهذه هي الأشكال الأربعة المذكورة في المنطق.

قال: (الشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جداً، ومن له عقل سليم، وطبع مستقيم لا يحتاج إلى رد الثاني إلى الأول، وإنما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب).

أقول: من هذه الأشكال الأربعة المذكورة الشكل الرابع، وهو بعيد عن الطبع جداً، لأنه لا يستحصل المطلوب منه إلا بالتعسر، وإنما يستحصل بالأشكال الباقية باليسر، ومن هذه الباقية ما هو أقرب إلى الطبع هو الشكل الأول، والباقية أعني الثاني والثالث والرابع ترتد عند الإنتاج إلى الأول، ومن له طبع سليم وعقل مستقيم لا يحتاج إلى رد الشكل الثاني إلى الأول، لأنه أقرب الباقيين إليه لمشاركته إياه في الصغرى، وهي أشرف المقدمتين لاشتغالها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول، لأن المحمول إنما يطلب لأجله، واعلم أن الشكل الثاني إنما ينتج إذا كانت مقدمته أي الصغرى والكبرى فيه

مُختلفتين بالإيجاب والسلب: أي إذا كانت إحدهما موجبةً، فالأخرى سالبةٌ وإلا لكانتا إمّا موجبتين، أو سالبتين، وأياً ما كان يتحقّق الاختلاف في النتيجة، أمّا إذا كانتا موجبتين فلاّنه يصدّق كلّ إنسانٍ حيوانٌ، وكلّ ناطقٍ حيوانٌ، والحقّ الإيجاب، فإذا بدّلنا الكبرى بقولنا كلّ فرسٍ حيوانٌ، كان الحقّ السلب، وأمّا إذا كانتا سالبتين فلاّنه يصدّق لا شيء من الإنسان بحجرٍ، ولا شيء من الفرس بحجرٍ، كان الحقّ السلب، ولو بدّلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الناطق بحجرٍ، كان الحقّ الإيجاب، بخلاف ما إذا وُجد الاختلاف بين المقدمتين بالإيجاب والسلب، ومع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى في هذا الشكل، وإلا لاختلفت النتيجة كقولنا: لا شيء من الإنسان بفرسٍ، وبعضُ الحيوانِ فرسٌ، والحقّ الإيجاب، ولو قلنا: بعضُ الصّاهل فرسٌ، كان الحقّ السلب، هذا على تقدير إيجاب الكبرى، وأمّا على تقدير سلبها فلاّنه يصدّق قولنا: كلّ إنسانٍ حيوانٌ، وبعضُ الجسم ليس بحيوانٍ، والحقّ الإيجاب، وإذا قلنا: بعضُ الحجر ليس بحيوانٍ، كان الحقّ السلب، ولم يذكر المُصنّف رَحِمَهُ اللهُ هذا الشرط.

قال: (الشكل الأول هو الذي جُعِلَ معياراً للعلوم، فتورده ههنا ليجعل دستوراً، وميزاناً ينتج منه المطالب كلّها، وضروبه المنتجة أربعة: الضرب الأول: كلّ جسمٍ مؤلّف، وكلّ مؤلّفٍ محدث، فكلّ جسمٍ محدث، الثاني: كلّ جسمٍ مؤلّف، ولا شيء من المؤلف بقديم، فلا شيء من الجسم بقديم، الثالث: بعضُ الجسمٍ مؤلّف، وكلّ مؤلّفٍ حادث، فبعضُ الجسم

حادث، والرابع: بعض الجسم مؤلف، ولا شيء من المؤلف بقديم،  
فبعض الجسم ليس بقديم)

أقول: لما كان الشكل الأول من الأشكال الأربعة أصلاً، والباقية  
مرتدة إليه، ولهذا ما جعل معياراً للعلوم إلا ذاك، أورده المصنف رحمه  
الله ههنا مع ضروبه المنتجة دون غيره، ليُجعل دستوراً<sup>(1)</sup> أي قانوناً، وينتج  
منه المطلوب، وتوطئة ليفهم منه المقصود، وضروبه المنتجة أربعة. لأن  
القسمة العقلية تقتضي أن تكون ستة عشر، فسقط منها اثنا عشر كما يُبين  
في المطوّلات، وبقي أربعة أضرب الضرب الأول: وهو أن يكون من  
موجبتين كليتين، والنتيجة موجبة كلية كقولنا: كل جسم مؤلف، وكل  
مؤلف مُحَدَث، ينتج: كل جسم مُحَدَث، والضرب الثاني: هو أن يكون  
من كليتين، والكبرى سالبة كلية، والنتيجة سالبة كلية كقولنا: كل جسم  
مؤلف، ولا شيء من المؤلف بقديم، ينتج: لا شيء من الجسم بقديم،  
والضرب الثالث: هو أن يكون من موجبتين، والصغرى موجبة جزئية،  
والكبرى موجبة كلية، والنتيجة موجبة جزئية كقولنا: بعض الجسم  
مؤلف، وكل مؤلف حادث، ينتج: بعض الجسم حادث، والضرب الرابع:  
أن يكون من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى، والنتيجة سالبة  
جزئية كقولنا: بعض الجسم مؤلف، ولا شيء من المؤلف بقديم، ينتج:

(1) قوله (ليجعل دستوراً) في القاموس: الدستور بالضم، والجمع: دساتير. اهـ، أي  
النسخة المعمول عليها التي تكون مرجعاً.

بعضُ الجسمِ ليسَ بقديمٍ، ومنْ هذا يُعرَفُ أن إيجابَ الصغرى وكليةِ الكبرى شرطٌ في الشَّكلِ الأوَّلِ، وإلا لاختلفت النتيجةُ، أمَّا الأوَّلُ: فلائنه يصدقُ لا شيءٌ من الإنسانِ بفَرَسٍ، وكلُّ فرسٍ حيوانٌ، والحقُّ الإيجابُ، وإذا بدَّلنا الكبرى بقولنا: كلُّ فرسٍ صَهَّالٌ، كان الحقُّ السلبُ، أمَّا الثاني: فلائنه يصدقُ كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وبعضُ الحيوانِ فرسٌ، والحقُّ السلبُ، وإذا بدَّلنا الكبرى بقولنا: بعضُ الحيوانِ ضاحكٌ، كان الحقُّ الإيجابُ.

قال: (والقياسُ الاقترانيُّ: إمَّا من الحَمليتين كما مرَّ، وإما من المُتصلتين كقولنا: إن كانت الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ، وإن كان النهارُ موجوداً فالأرضُ مُضيئةً، ينتجُ إن كانت الشمسُ طالعةً فالأرضُ مُضيئةً، وإما من المنفصلتين كقولنا: كلُّ عددٍ إمَّا فردٌ أو زوجٌ، وكلُّ زوجٍ فهو إمَّا زوجُ الزَّوجِ أو زوجُ الفردِ، ينتجُ كلُّ عددٍ إمَّا فردٌ أو زوجُ الزوجِ أو زوجُ الفردِ، وإمَّا من الحَمليةِ والمتصلةِ كقولنا: كُلُّما كان هذا إنساناً فهو حيوانٌ وكلُّ حيوانٍ فهو جسمٌ، ينتجُ كُلُّما كان هذا إنساناً فهو جسمٌ، وإما من حَمليةٍ ومنفصلةٍ كقولنا: كلُّ عددٍ إمَّا زوجٌ أو فردٌ وكلُّ زوجٍ فهو منقسمٌ بمتساويين، ينتجُ كلُّ عددٍ فهو إمَّا فردٌ أو منقسمٌ بمتساويين، أو من متصلةٍ ومنفصلةٍ كقولنا: إن كان هذا إنساناً فهو حيوانٌ وكلُّ حيوانٍ فهو إمَّا أبيضٌ أو أسودٌ، ينتجُ إن كان هذا إنساناً فهو إمَّا أبيضٌ أو أسودٌ).

أقول: لَمَّا قَسَمَ المُصنِّفُ القياسَ من قبلُ إلى اقترانيٍّ، واستثنائيٍّ أراد أن يُبيِّنَ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما من أيِّ شيءٍ يتركَبُ، فقال: القياسُ الاقترانيُّ إمَّا أن يتركَبَ من مُقدِّمتين حَمليتين كما مرَّ من قولنا: كلُّ جسمٍ مؤلَّفٌ

وكل مؤلف محدث، فإنَّ كلاً من هاتين المقدمتين حملية، وإما أن يتركَب من مقدمتين شرطيتين مُتصلتين كقولنا: إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود، وإن كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة، ينتج من اقتران هاتين الشرطيتين المتصلتين إن كانت الشمس طالعةً فالأرض مضيئة، والمراد من المتصلتين اللزوميتان، لا الاتفاقيتان كما ذُكر في المطولات، وإما أن يتركَب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين نحو: كلُّ عددٍ إما زوجٌ أو فردٌ، وكلُّ زوجٍ إما زوج الزوج أو زوج الفرد، ينتج من هاتين المنفصلتين: العدد إما فردٌ أو زوج الزوج أو زوج الفرد، وإما أن يتركَب القياس المذكور من مقدّمة حملية، ومقدّمة متصلةٍ سواءً كانت الحملية صغرى، والمتصلة كبرى، أو بالعكس كقولنا: كلّما كان هذا الشيء إنساناً فهو حيواناً، وكلُّ حيوانٍ جسمٌ، ينتج من هاتين المقدمتين اللتين أولهما متصلة، والأخرى حملية: كلّما كان هذا الشيء إنساناً فهو جسمٌ، وإما أن يتركَب من مقدّمة حملية، ومقدّمة منفصلةٍ سواءً كانت الحملية صغرى، والمنفصلة كبرى، أو بالعكس كقولنا: كلُّ عددٍ إما فردٌ أو زوج، وكلُّ زوجٍ منقسمٌ إلى متساويين، ينتج من هاتين المقدمتين اللتين أولهما منفصلة، والأخرى حملية: كلُّ عددٍ إما فردٌ أو منقسمٌ بمتساويين، وإما أن يتركَب من مقدّمة منفصلةٍ ومقدّمة متصلةٍ سواءً كانت المنفصلة صغرى، والمتصلة كبرى، أو بالعكس كقولنا: كلّما كان هذا الشيء إنساناً فهو حيواناً، وكلُّ حيوانٍ إما أبيضٌ أو أسودٌ، ينتج من هاتين المقدمتين اللتين



أو لهما متصلّة، والأخرى منفصلة: كُلّما كان هذا الشيء إنساناً فهو إما أبيض أو أسود.

قال: (وأما القياس الاستثنائي: فالشرطيّة الموضوعيّة فيه إن كانت متصلّة موجبة لزوميّة، فاستثناء عين المقدّم يُنتج عين التالي كقولنا: إن كان هذا إنساناً فهو حيوانٌ لكنّه إنسانٌ فهو حيوانٌ، واستثناء نقيض التالي يُنتج نقيض المقدّم كقولنا: إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ لكنّ النهار ليس بموجودٍ فالشمس ليست بطالعةٍ، وإن كانت منفصلةً حقيقيةً، فاستثناء عين أحد الجزئيين يُنتج نقيض الآخر، واستثناء نقيض أحدهما يُنتج عين الآخر).

أقول: لمّا فرغ المصنّف من بيان القياس الاقتراضي شرع في بيان القياس الاستثنائي، فنقول: القياس الاستثنائي مركّب دائماً من مُقدّمتين أحدهما شرطية، والأخرى وضع أحد جزئيهما أي إثباته، أو رفعه، ليلزم وضع الجزء الآخر إثباته، أو رفعه سواء كانت متصلّة أو منفصلة، أمّا إن كانت متصلّة، فكقولنا: إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ لكنّ الشمس طالعةً، ينتج أنّ النهار موجودٌ، ولو قلنا: لكنّ النهار ليس بموجودٍ، ينتج: أنّ الشمس ليست بطالعةٍ، وإن كانت منفصلةً فكقولنا: دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً لكنّ هذا العدد زوجٌ، ينتج أنه ليس بفردٍ، ولو قلنا: لكنّه ليس بزوجةٍ، ينتج أنه فردٌ، وإذا عرفت هذا فنقول: الشرطيّة الموضوعيّة في القياس الاستثنائي إن كانت متصلّة، فاستثناء عين المقدّم يُنتج عين التالي، وإلا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل

الملازمة، واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم، وإلا لزم وجود الملزوم بدون اللازم، فيبطل الملازمة أيضاً كما رأيت في المثال الأول، وإن كانت الشرطية الموضوعية في القياس الاستثنائي منفصلة، فاستثناء عين أحد الجزئين سواء كان مقدماً أو تالياً، ينتج نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما، واستثناء نقيض أحدهما أي أحد الجزئين كذلك ينتج عين الآخر، لامتناع الخلو بينهما كما رأيت في المثال الثاني، فعليك بالتأمل في المثالين المذكورين، هذا إذا كانت المنفصلة حقيقية، وإن شئت أن تدرك البحث بكماله في المنفصلات فارجع إلى الرسائل المطولة.

قال: (البرهان: وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين، أما اليقينية فاقسام: أحدهما أوليات: كقولنا الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من الجزء، ومشاهدات: كقولنا الشمس مشرقة، والنار محرقة، ومجربات: كقولنا السقمونيا مسهل للصفرء، وحذسيات: كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس، ومتواترات: كقولنا محمد عليه الصلاة والسلام ادعى النبوة، وأظهر المعجزات على يده، وقضايا قياساتها معها: كقولنا الأربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن هو الانقسام بمتساويين).

أقول: من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التي يجب استحضرها عند الخوض في شيء من العلوم البرهان<sup>1</sup>: وهو يرسم بأنه قياس مؤلف

(1) قوله (البرهان) اعلم أن القوم قد وضعوا لكل من الصناعات الخمس باباً لعظمة شأنها وجلالة قدرها إلا أن العجب منهم أنهم قد قصرُوا المسافة في بيانها

من مقدّمات يقينية<sup>(1)</sup> لإنتاج اليقين<sup>(2)</sup> كما مرّ من الأمثلة، واليقين: هو اعتقاد الشيء بأنه لا يمكن إلا أن يكون كذا اعتقاداً مطابقاً للواقع غير ممكن الزوال، وقوله لا يمكن إلا أن يكون كذا: يُخرجُ الظنّ: وهو اعتقاد الراجع، وقوله مطابقاً للواقع: يُخرجُ الجهلَ المركّبَ فإنه وإن كان اعتقاداً بأنه لا يمكن إلا أن يكون كذا، لكنّ ليس مطابقاً للواقع في نفس الأمر، وقوله غير ممكن الزوال: يُخرجُ اعتقادَ المُقلّد، لأن الاعتقاد فيه لا عن دليل فيمكن زواله، وأما اليقينيّات فأقسام: منها أوليات: وهي ما يحكم العقل فيه بمجرد تصوّر الطرفين كقولنا: الواحدُ نصفُ الاثنين، والكلُّ أعظمُ من الجزء، ومنها مُشاهدات: وهي ما يحكم العقل فيه بالحس سواء كان من الحواسّ الظاهرة أو الباطنة كقولنا: النارُ محرقة، والشمسُ مشرقة، وقولنا: إنّ لنا غضباً وخوفاً، ومنها مُجربّات: وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه إلى تَكَرّر المشاهدة مرةً بعد أخرى كقولنا: شربُ السقمونيا مُسهلٌ للصفراء، وهذا الحكم إنما يحصلُ بواسطة

=

وطولوا احتياج مقامهم في تفاصيلها مع كثرة فوائدها وثمراتها ومع كونها مواد المطلب الأعلى في الفن وطولوا أذيال المباحث في القضايا وأقسامها وأحكامها مع قلة جدواها ومع عدم كونها مقصودة بالذات. اهـ، قاله الكليني.

(1) قوله (يقينية) إلى هنا تم الحد جمعاً ومنعاً.

(2) قوله (لإنتاج اليقين) جيء به ليكون التعريف شاملاً على العلل الأربعة فيكون أتم وأكمل. قاله الكليني.

المشاهدات الكثيرة، ومنها حَدْسِيَّاتٌ<sup>(1)</sup>؛ وهي ما لا يحتاجُ العقلُ في جزم الحكم فيه إلى واسطة تَكَرَّرُ المشاهدة كقولنا: نورُ القمرِ مُستفادٌ من نورِ الشمسِ لاختلاف تشكُّلاتِهِ التُّورِيَّةِ بِحَسَبِ اختلاف أوضاعه من الشمس قُرْباً وبعداً، ومنها مُتَوَاتِرَاتٌ: وهي ما يَحْكُمُ العقلُ فيه بجزم الحكم بواسطة السَّماعِ من جمع كثيرٍ استحَالَ العقلُ تَوَافُقَهُمْ على الكَذِبِ، كالحكم بأنَّ النَّبِيَّ ﷺ ادَّعى الثُّبُوةَ وأظهرَ المعجزةَ على يده، ومنها قضايا قياساتها معها: وهي ما يَحْكُمُ العقلُ فيه بواسطة أمرٍ حاضِرٍ لا يَغِيبُ عن الذَّهْنِ عند تصوُّرِ الطرفين كقولنا: الأربعةُ زوجٌ، بسببِ وسطٍ حاضِرٍ في الذَّهْنِ، وهو الانقسامُ بِمُتساويين، والوسطُ: ما يَقْتَرِنُ بقولنا لَأَنَّهُ حينَ يَقَالُ كذا وكذا.

قال: (والجدلُ: قياسٌ مُؤَلَّفٌ من مُقَدِّماتٍ مشهورةٍ، والخطابةُ: قياسٌ مُؤَلَّفٌ من مُقَدِّماتٍ مقبولةٍ من شَخْصٍ مُعْتَقَدٍ فيه، أو مظنونة،

---

(1) قوله (حدسيات) فسرهُ بعضهم: بأنه سرعة انتقال الذَّهْنِ من المبادئ إلى المطالب وفيه مسامحة ظاهرة والأصوب أنه عبارة عن الظفر عند الالتفات إلى المطالب بالحدود الوسطى دفعة تمثل المطالب مع الحدود الوسطى في الذَّهْنِ من غير حركة، أما الفكر فهو حركة في المعاني من المطالب إلى مبادئهم فربما ينقطع وربما يتأدى وإذا تأدى فإنما يتم بحركة أخرى من المبادئ إلى المطالب فهو حينئذ مفتقر إلى حركتين ففيه إمكان عدم التأدي ووجود الحركة أو الحركتين، وفي الحدس امتناع عدم التأدي وعدم الحركة أصلاً إذ الانتقال فيه دفعي لا تدريجي فإطلاق السرعة تجوز كما حققه السعد العلامة. كذا استفيد.

والشعرُ: قياس مؤلَّف من مقدماتٍ مُتَخَيِّلَةٍ تَنْبَسُطُ منها النَّفْسُ نحو: الخمرُ ياقوتةٌ سَيْالَةٌ، أو تَنْقَبِضُ نحو: العسلُ مرَّةٌ مُهُوِّعَةٌ، والمغالطة: قياس مؤلَّف من مُقَدِّماتٍ كاذبةٍ شبيهةٍ بالحق، أو مُقَدِّماتٍ وهميةٍ كاذبةٍ، والعمدة هو البرهان لا غير<sup>(1)</sup>، وليكن هذا آخر الرِّسالة).

أقول: من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجدل: وهو قياس مؤلَّف من مقدماتٍ مشهورة<sup>(2)</sup> كالمقدمات التي ذكرناها في اليقينيَّات، والغرض من ترتيبها إلزام الخصم، وهو ظاهر، ومنها الخطابة: وهو قياس مؤلَّف من مقدماتٍ مقبولةٍ من شخصٍ مُعْتَقَدٍ فيه، أو مظنونة، والغرض منهما ترغيب الناس فيما يَنْفَعُهُم من أمورٍ معاشهم كما يفعلُه الخطباءُ والوعاظُ، ومنها الشعرُ: وهو قياس مؤلَّف<sup>(3)</sup> من مقدماتٍ تَنْبَسُطُ منها النفس، أو

---

(1) قوله (والعمدة هو البرهان لا غير) لأن فيه إثبات العقائد الحقة الموصلة إلى درجات الجنان ورضا الرحمن والتحلي بها وإبطال العقائد الباطلة المؤدية إلى دركات النيران. اهـ

(2) قوله (مقدمات مشهورة) لا يشترط فيها اليقين ومطابقة الواقع بل المعتبر هو شهرة وتطابق الآراء سواء كانت يقينية أو لا وسواء كانت صادقة أو كاذبة، والشهرة مما تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والعادات والصناعات. كذا استفيد.

(3) قوله (الشعر وهو قياس مؤلف ...) القدماء اقتصروا في الشعر على التخيل فقط ولم يعتبروا الوزن، والمحدثون اعتبرواهما، والجمهور لم يعتبروا إلا الوزن وهو المشهور الآن. والوزنُ هيئة نافعة لنظام ترتيب الحركات والسكنات وتناسبها في العدد والمقدار بحيث تجدد النفس من إدراكها لذة مخصوصة. كذا استفيد.

تنقبض كما إذا قيل: الخمرُ ياقوتةٌ سيّالةٌ انبسطت النفس ورغبت في شربها، وإذا قيل: العسلُ مُرّةٌ مُهوّعةٌ انقبضت النفس وتنفّرت عن أكلها، ومنها المُغالطة: وهي قياس مؤلّف من مقدّمات كاذبة شبيهة بالحق، أو بالمشهورة، أو من مقدّمات وهمية كاذبة، والغلط: إمّا من جهة الصّورة، أو من جهة المعنى، أمّا ما يكون من جهة الصّورة فكقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار: إنّها فرس وكلّ فرس صّهال، ينتج أن تلك الصّورة صّهالة، وأمّا ما يكون من جهة المعنى فكقولنا: كلّ إنسان وفرس فهو إنسان، وكلّ إنسان وفرس فهو فرس، ينتج بعض الإنسان فرس. اعلم أنّ ما عليه الاعتماد والتّعويل من هذه القياسات إنما هو البرهان، لكونه مُركّباً من المقدّمات اليقينيّة، وليكن هذا آخر ما كتبناه من الأوراق لإيضاح ما في كتاب إيساغوجي.

---

هذا آخر ما فرغت منه أنامل العبد الفقير إلى مولاه الغني قاسم بن نعيم الحنفي  
 غفر الله له ولوالديه ومشايخه وجميع المسلمين بحرمة من كان نبيا  
 وآدم بين الماء والطين صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه  
 زنة لا إله إلا الله وقد وافق الفراغ منه سنة ألف وأربعمائة  
 وسبع عشرة في ربيع الثاني من هجرة خير الخلق ﷺ



# فهرس المحتويات

3	مقدمة بين يدي الكتاب .....
9	مقدمة الشارح .....
9	تعريف اللفظ .....
16	تقسيم اللفظ إلى مفرد ومركب .....
18	تقسيم المفرد إلى كلي وجزئي .....
20	تقسيم الكلي إلى ذاتي وعرضي .....
21	الكليات الخمسة .....
33	القول الشارح .....
37	القضايا .....
50	التناقض .....
55	العكس .....
60	القياس .....
73	البرهان .....
75	الجدل والخطابة .....
76	الشعر والمغالطة .....
77	الخاتمة .....



# ŠARḤ MATN AL-ĪSĀĠŪJĪ FĪ AL-MANTIQ

BY  
HOUSSAMUDDIN HASSAN AL-KATI  
(D.760H.)

EDITED BY  
QASSEM BEN NA'IM AL-HANAFI

